الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم.:العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعـــات الدولية (دراسة حالة) أزمة الرهان الأمريكيين في طهران

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق
التخصص: دبلوماسية و تعاون دولي

من إعداد الطالب(ة):
عثمان باي لخضر

تحت إشراف الأستاذ(ة):
حسان دواجي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	لقرع بن علي	رئيسا
الأستاذ(ة)	حسان دواجي محمد	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	بوجحفة رشيدة	مناقشا

تاريخ المناقشة : 2020/09/30

السنة الجامعية: 2020/2019

بالمعنى المتعارف عليه الآن ينتشر بسرعة شاملا أغلب الدول الأوروبية وذلك من القرن الثامن عشر.

أما على صعيد اللغة العربية، فيلاحظ أنه لا توجد ترجمة حرفية مقابلة ومناسبة لكلمة دبلوماسية، وكان العرب قد استخدموا كلمتين للتعبير عن النشاط الدبلوماسي أو ممارسة الدبلوماسية فكانت كلمة "كتاب" للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة فيما بينهم والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمن، وبهذا المعنى تقترب كلمة كتاب من المعنى الذي أعطاه الإغريق لكلمة الدبلوماسية، ففي كتاب السير الكبير" لشيباني جاء في باب ما يؤخذ في دار السلام من أهل الحرب يوجد في دار السلام فيقول: أنا رسول ويخرج كتاب الملك معه ؟ قال: إذا عرف أن كتاب الملك كان آمنا حتى يبلغ رسالته ويرجع و غن لم يعرف انه كتاب الملك فهو شيء وجميع ما معه"[1].

وهكذا تكون الدبلوماسية ككلمة استخدمت عند العرب بالمعنى الذي أستخدمه اليونان وفيما بعد الرومان، ومع مرور الزمن وتطور العلاقات الدولية والدبلوماسية أصبحت الكلمة تستخدم في جمع اللغات بمعنى واحد لتعبر عن مفهوم علمي له أصوله وقواعده المنظمة.

هناك عدة تعار يف أعطيت للدبلوماسية ومن الصعب حصرها وجمعها في تعريف واحد أو تعريفين، ولكن مهما تعددت التعاريف فإن مضامينها تدور حول مقولة علم وفن على حد تعبير (قوشي). فلقد عرفها معاوية بن أبي سفيان (لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها و إذا شدوها أرخيتها).فلقد شبه الدبلوماسية بالشعرة. حيث تتميز بالدقة والمرونة والحرص على الإستمرار،" اما أرنست ساتو فيقول أن هي علم العلاقات القائمة" الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في غدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات المستقلة، وقد عرفها شارل كالفو (الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين المعاهدات. مختلف الدول والناتجة عن المصالح المتبادلة وعن القانون الدولي ونصوص الإتفاقيات وبناء على ماسبق

[1]- الدكتور زايد عبيد الله مصباح "الدبلوماسية" الطبعة الأولى دار الكتب . بنغازي ليبيا ، 1999.ص 20.

يمكن ان نطرح تعريفين يتماشيان مع مفهوم الديبلوماسية في الوقت الحالي او حتى في المستقبل وهما:

الأول: يتلاءم مع المفهوم التقليدي والشائع بارتباط الدبلوماسية بالدولة وهو أن الدبلوماسية هي أداة تنظيم وتسيير الشؤون الخارجية للدولة بما يتماشى مع مصالحها الوطنية.

أما الثاني: فيتماشى مع المفهوم العام والحالي لماهية المجتمع الدولي وأشخاصه أي مع الواقع والحياة الدولية هو ان الدبلوماسية هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين.

وظائف الدبلوماسية:

إن العمل الدبلوماسي منذ قدم الزمن لم يخرج عن الحدود التي وصفت الدبلوماسية على إحدى الأدوات الأربعة:

1- الدبلوماسية كوسيلة للإقناع: ويعتمد هذا المنهج أو الوظيفة على الجدل المهذب والأسلوب القائم على العقل والمصلحة، فتأثير دولة معينة يتوقف على مدى قدرتها على إقناع الطرف الآخر، ويعتبر هذا المنهج الأكثر استعمالا.

2-الدبلوماسية كوسيلة للإكراه: ويكن الإكراه ممارسة الضغط على الحكومات المعينة باستخدام وسائل الإكراه المتوفرة للدولة من خلال مختلف التعاملات التي تمثل أشكالا مختلفة لأوجه الإكراه الدبلوماسي، كالتهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية أو قطعها فعليا كذلك السعي لطرد الدولة من المنظمات الدولية.

3-الدبلوماسية كوسيلة للتسوية: التسوية هي أسمى النشاطات الدبلوماسية، حيث فيها يتجلى العمل الدبلوماسي، وأساس التسوية المرونة وعدم التعنث أو الإصرار وجهة نظر معينة.

4-الدبلوماسية كأداة للإتفاق: لقد اعتبر الكثيرون أن الدبلوماسية هي فن مفاوضة الإتفاقيات المكتوبة والإتفاقيات الرسمية، هي أكثر القيود إلتزاما في التعهدات الدولية، ولا يمكن الوصول إليها من خلال الإجراءات الدبلوماسية، ونلاحظ ان الإتفاق قد يحتوي إما على عنصر الإكراه او الإقناع أو التسوية.

"فالدبلوماسية تستخدم العناصر المختلفة لقوة الدولة بصورة سليمة و استغلالها إلى الحد الأقصى ممكن عملا للوصول إلى الأهداف السياسية[1].

تطور الدبلوماسية عبر التاريخ:

لقد عرفت الحضارات أو المدنيات الأولى للبشرية الدبلوماسية وعملت على تطويرها وانتظامها كتقليد وأسلوب ومنهج، غير أن الدبلوماسية لم تقتصر ممارستها ومعرفتها على الحضارات، بل إن الجماعات البشرية البدائية والقبائلية كانت قد عرفتها من قبل، فكانت عبارة عن سلوك و وسيلة للتفاهم.

1-حضارات ما قبل التاريخ: وضمن هذا الإطار التاريخي لهذه المراحل نقول إن الدبلوماسية ممارسة ونظرية في هذه المرحلة عرفت تطورا واكب تطور الحضارات المختلفة،كحضارات الفراعنة، السومريين و الأشوريين و الفينيقيين والآراميين والكنعانيين، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من القبائل المختلفة شكلت مدنا وعاشت بين هذه المجتمعات الكبيرة. وبطبيعة الحال عرفت هذه الشعوب اتصالات فيما بينها، لم تكن مقتصرة على العلاقات الحربية بل كذلك على العلاقات السلمية التي كانت تتم عبر المبعوثين.

2-2-الدبلوماسية اليونانية: شهد العصر الإغريقي اساليب متنوعة من الممارسة الدبلوماسية وأساليب اتسمت بطابع العلاقات الدولية التي تأرجحت بين الفردية والاكتفاء الذاتي وبين التعاهد الإقليمي للدولة غير أنهم لم يعرفوا نظاما ثابتا للعلاقات الدولية، وتتمثل مظاهر الدبلوماسية في عهد اليونان فيما يلي:

-وجود القواعد الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي وفي مقدمتها القواعد الخاصة بحصانة السفراء وبالصول معاملتهم.

-عقد المعاهدات، كمعاهدات الصداقة وحسن الجوار وإنهاء الحروب وغيرها، ممارسة التفاوض من خلال السفراء الذين يشترط في اختيارهم أن يكونوا ممن يحسنون فن الخطابة،

[1]- الدكتور زايد عبيد الله مصباح "الدبلوماسية" الطبعة الأولى دار الكتب . بنغازي ليبيا ، 1999.ص 20.

-اللجوء غلى اسلوب التحكيم عند نشوب النزاعات، وقد جاء ذلك صراحة في معاهدة الصلح بيت إسبارطة و أرجوس المبرمة سنة 470 ق.م [1].

3-الدبلوماسية في عهد الرومان: ورث الرومان عن طريق الإغريق بعض التقاليد و القواعد الدبلوماسية، ففي عهد الرومان وصلت العلاقات الدبلوماسية إلى مرحلة متقدمة من التطور والانتظام من خلال المؤتمرات والاتحادات التعاضدية وقد صار تطور العلاقات الدولية ضمن إطار خدمة الأهداف الخارجية لروما، التي ارتكزت على مبدأ السيطرة وخضوع الشعوب الأخرى وكيفية استيعابها وصهرها في البوتقة الرومانية فالإمبراطورية الرومانية كانت تفضل استعمال القوة في علاقاتها الخارجية على استعانة بالوسائل الدبلوماسية كالمفاوضات والمعاهدات ومن ثم لا يمكن النظر إليها على أنها قد أسهمت في تطور العمل الدبلوماسي (2). أما حسب الدكتور أبو هيف " قد طوروا الدبلوماسية من ناحيتها النظرية بإنشاء وظائف أمناء المحفوظات المدربين لترتيب ودراسة الاتفاقيات والوثائق الدولية، فأعدت بذلك متخصصي في السوابق الدولية والشؤون والإجراءات الدبلوماسية 1.

4-الدبلوماسية في عهد البيزنطيين: قامت الدولة البيزنطية على إثر سقوط الإمبراطورية الرومانية وانقسامها، ولقد كان البيزنطيون على عكس الرومان، أكثر مهارة في استخدام الدبلوماسية وممارستها حيث ابتكروا ثلاث أساليب رئيسية هي:

-سياسة إضعاف الشعوب والقبائل من خلال نشر التفرقة وإثارة التنافس بينهم وإيقاع الخصومات وذلك بهدف تقوية وحداتهم الداخلية، شراء صداقة الشعوب والقبائل المجاورة بطريقة الرشوة، إدخال أكبر عدد ممكن في الديانة المسيحية.

5- الدبلوماسية في المجمع العربي الإسلامي: تميزت العلاقات الدولية والدبلوماسية التي أقامها العرب منذ البداية بمبدأ الشمولية والكونية، حيث اعتمدوا مبادئ الإسلام والوئام والتعاهد، فأقام العرب علاقات ودية مع جيرانهم وانشئوا الدبلوماسية.

الدبلوماسية الحديثة: إذا كانت الدبلوماسية القديمة تتميز بأنها دبلوماسية متجولة وغير منتظمة وبالتالي محدودة جغرافيا نظرا لضعف وسائل الاتصالات والمواصلات، فإن الدبلوماسية الحديثة التي تبدأ من عصر النهضة تتميز بأنها دبلوماسية دائمة ومستقرة وتابعة، وبفعل استمرار تبادل

البعثات الدائمة أصبحت الدبلوماسية مهنة وسلكا قائما بذاته يعتمد على قواعد وأصول ثابتة وبهدف تسليط الضوء على تطور الدبلوماسية الحديثة سوف نتناولها ضمن مرحلتين: الأولى هي مرحلة الدبلوماسية التقليدية التي تبدأ من عصر النهضة وحتى الحرب العالمية الأولى وقد تميز بأنها دبلوماسية ثنائية وذات طابع سري، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الدبلوماسية المعاصرة التي تبدأ منذ الحرب العالمية الأولى وإلى وقتنا هذا وقد تميز بأنها دبلوماسية متعددة ومفتوحة أي علنية ومكشوفة.

المطلب الثاني: مفهوم النزاعات الدولية وآليات تسويتها:

1-مفهوم النزاعات الدولية:

إن مبدأ تسوية النزاعات الدولية قد مر بفترات تاريخية متعاقبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتطور المجتمع الدولي، كما أنه منذ ظهور التجمعات البشرية في شكل قبلي أو مدني (إسبارتا اليونان) أو إمبراطورية (روما القديمة) أو دولي كما هو اليوم، كان طابع العلاقات الدولية في كل مراحل التاريخ هو تعاون أو نزاع، لكن هذا الأخير شكل دائما حالة خاصة عبر التاريخ وهو الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات حول أسبابه أو الأهداف من إشارته.

ومن الأمور التي كان يدور حولها النزاع الحدود التي عرفت تطورا في شكلها ومفهومها منذ أن عرف الإنسان الملكية إلى أن أخذت الصورة المعروفة بها اليوم.

ولتحديد هذا المفهوم يتطلب تحديد ثلاث نقاط هي: عناصر التعريف، مصادر النزاع، تصنيف النزاع.

أ-عناصر تعريف النزاع: إن النزاع ق يكون بين طرفين أو أكثر، حيث يرى الدكتور يوسف ناصف حتي أن "بنيات الإمبريالية هي أحد مسببات النزاع الذي ينشأ نتيجة تناقضات عدائية وبالتالي من الممكن أن يكون أساسا أو قانونا وأن تكون جوانبه أساسية أو قانونية"[1].

[1] د.يوسف ناصف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص 30.

أما باريا جون فيعرفه بأنه "حالة تنافر نتيجة الرغبة في تحقيق المصالح" وهذه التعاريف لمفهوم النزاعات تتلاقى ضمنيا على فكرة مفادها عدم الاتفاق بين المختصين في العلاقات الدولية في النزاعات الدولية حول تعريف واحد، وهذا يكشف طابع التعقيد الذي يشوب هذا المفهوم، غير أن هذا لا يلغي وجوب عناصر للنزاع أو تصنيفه كما جاءت به هذه النظريات.

ب-مصادر النزاع: تختلف هذه المصادر بدورها من باحث إلى آخر، فالبعض يرجع النزاع إلى الطبيعة البشرية والتي تبرز في حالات ثلاث هي: العدوان لغريزة، العدوانية تكتسب بالتعلم، العدوانية رد فعل على الإحباط، ويرى جوهان جالتونج أن النزاع ينتج عن البنية العدوانية للإمبريالية في حين يركز مكيافلي وبودان على المستوى المجتمعي للنزاع، ويريان أن الحرب تساهم في تحقيق الوحدة الداخلية للدولة.

أما روزالو سمبوج فتركز على دور الإمبريالية ويبرز هذا من خلال حاجة النظام الرأسمالي لفائض القيمة، ثم تأتي المدرسة الجيوستراتجية لتركز على المستوى النظمي كمصدر للنزاعات، في الوقت الذي يركز فيه الباحثين على الأيديولوجية كمصدر للنزاعات، ويمكن إضافة مصادر أخرى للنزاعات وتجزها فيما يلي:

-السباق نحو التسلح.

-الجغرافيا السياسية (ضغط المكان الطبيعي على عملية النزاع).

ج-تصنيف النزاعات: إن تصنيف أي نزاع أمر مهم للوصول إلى تفسير شامل لنزاع ما وهذا يطرح قضية المعايير المستعملة في التصنيف والتي تميز بين نزاع وآخر.

فناصف يوسف حتي يفرق بين ثلاث أنواع وهي نزاع مؤسس، نزاع غير مؤسس، نزاع مسلح، ويأتي تصنيف آخر حسب الأطراف، حيث يفرق بين النزاعات التي يتدخل فيها الطرف الخارجي والنزاعات التي لم يتدخل فيها طرف خارجي. بينما يصنفها البعض حسب السمة العامة للنزاع (دولي أم داخلي) أو (كبير أم صغير) وهناك تصنيفات أخرى تكون:

أ-حسب أهداف الدولة البادئة بالنزاع.

ب-حسب طبيعة وعدد الأطراف المتنازعة.

ج-حسب إستراتيجية المتنازعين.

د–حسب مصدر القرار (فوقي، نزاع فعل ونزاع رد فعل تنتسب فيه القاعدة الجماهيرية، أو نزاع يستهدف أبعاد الانتباه عن المشاكل الداخلية).

2–آلية التسوية السليمة للنزاعات الدولية:

نظرا لخطر هذه النزاعات فلقد أعطاها المشرع الدولي أولوية، وقد تجلى ذلك في محتوى ميثاق الأمم المتحدة وقد جاء هذا الحرص الشديد على تجنب الحرب وكل أنواع استعمال القوة كأداة لمعالجة النزاعات الدولية، حيث أصبح مبدأ التسوية السليمة للنزاعات الدولية فاعدة النظام الدولي، ولهذا وضعت وسائل دبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية منها:

أ–المفاوضات الدبلوماسية: يقصد بالمفاوضة تبادل الآراء بين دولتين بقصد لوصول إلى حل الخلاف القائم بينهما، وتقوم المفاوضات عن طريق الاتصال المباشر الذي يقوم به رؤساء الدول أو وزراء الخارجية أو من يوكل إليهم القيام بتلك المهمة وتتميز المفاوضة بصفتي المرونة والكتمان، ويتوقف نجاحها على التكافؤ في القوة السياسية.

ب–المساعي الودية: المساعي الودية وتسمى بالمساعي الحميدة، هي إجراء للتسوية السليمة يتمثل في قيام دولة من الغير أو منظمة دولية، أو شخصية ذات مكانة مرفوعة بالسعي دبلوماسيا لإيجاد سبل الاتفاق بين الدولتين المتنازعتين إماعن طريق إقناعها بإجراء مفاوضات مباشرة، أو وصلها وغن توقفت إقناعها باللجوء إلى تسوية أخرى.

ج–الوساطة: تعتبر درجة متقدمة من المساعي الودية، فهي تتمثل في عمل إيجابي من جانب الوسيط نحو إيجاد حل للنزاع القائم بين الدول. والوسيط ليس ملزم بتقديم وساطته. كما أن الأطراف لهم الحرية في الاختيار عند عرضه للوساطة، فهي إجراء اختياري.

د–التحقيق: يقصد به أن يعهد إلى لجنة تتكون من أكثر من شخص مهمة تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين الدولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات.

و–التوفيق: هو إجراء للتسوية السليمة يتمثل في تولي لجنة مشكلة من شخصيات مستقلة مختصة تتولى هذه اللجنة بحث الخلاف بين الأطراف، ووضع تقرير متضمن لكل اقتراح مفيد في حل هذا الخلاف، ويتم اللجوء إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاتفاق بينهم، وقد ينص على اللجوء إليه كإجراء مسبق لإجراءات التسوية القضائية.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية من حيث المكانة والدور

المطلب الأول: مؤهلات الدولة الجزائرية:

من الأقوال المأثورة عن نابليون أن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده، إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى تلعب دورا فعلا في ذلك كإمكانيات المادية وقوة المؤسسات والأجهزة بإضافة إلى العامل التاريخي، ومن هذا المنطلق وقبل تطرقنا لدور الدبلوماسية الجزائرية لابد من تناول هذه العوامل التي لعبت وتلعب دورا أساسيا في الدبلوماسية الجزائرية وهي:

1-الموقع الجيوسياسي:

يرى علماء الجيوسياسية أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية ويذهب البعض إلى أن الجغرافيا تأتي في مقدمة العوامل المادية الدائمة التي تؤثر في سياسة الخارجية للدولة، حيث أنها تملي هذه السياسة، ويتجلى مضمون هذا الرأي بوضوح في السياسة الخارجية الجزائرية، فالجزائر من بين مختلف بلدان العالم تعتبر أكثرها تأثيرا في سياستها الخارجية بموقعها الجيوستراتيجي، فهي دولة إفريقية مرتبطة بها عن طريق الصحراء الشاسعة وهي على صلة وثيقة بالعمق الإفريقي بحكم التراث المشترك وبحكم المساهمة النضالية المبدئية، فالجزائر بوابة إفريقيا من الغرب وإفريقيا من الأخت الشاسعة للجزائر، فإذا تحركت رمال الساحل أدرك الجميع أن الخطر على الأبواب. لذلك فإن المساهمة الفعالة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق بين الدول الإفريقية المتنازعة هو أولا موقف مبدئي في السياسة الخارجية وهو ثانيا جيوستراتيجي في صالح كل البلدان الإفريقية.

لذا فالتوجه الطبيعي للجزائر أن تكون بلد فاعلا في العلاقات الدولية، انطلاقا من موقعهما الجيوستراتيجي بين العربي والإفريقي وضفاف المتوسط لأنها أيضا من دول البحر المتوسط فهي تطل عليه وتمتد شواطئها عليه امتدادا يتيح لها أن تحسب في عداد المجتمع الأوربي من الناحية المدنية والحضارية. "وقد أجمع هيجل في كتابه فلسفة التاريخ وتونبي في كتابه [دراسة التاريخ] على اعتبار إفريقيا جزء من المدينة الأوربية"[1].

كما للجزائر مساحة شاسعة تتربع عليها والمقدرة بـ7412381 كلم^2 "فعامل المساحة هذا له أهمية كبرى خاصة في عصر الصواريخ البالستية الموجهة والجوسسة بالأقمار الصناعية والتعمية عن طريق الشبكات الإلكترونية"[2].

وللجزائر حدود مع كل دول المغرب العربي وبعض البلدان الإفريقية فالمساحة والحدود تعتبر عوامل مرجحة في المعادلة الجيوسياسية للجزائر في منظور الإستراتيجية بعيدة المدى للتنمية

---

(1) دكتور بطرس غالي، دراسات في الدبلوماسية العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1973.

(2) W.W.POLLOK : Communication intelligence, comtralling/ The electromagnetic help winthewar, Defence and deplomacy, p27.

والتقدم. ولها أيضا خريطة موحدة لا تتغير تحت ضغوط المد والجزر مع جيرانها، هذا الواقع منحها مركزا ومكانة مميزة.

كل هذه العوامل تفطنت لها الدبلوماسية منذ فجر الاستقلال وأعطتها أهمية بالغة، فكانت لهذه المعطيات دور فعال.

2-الإمكانيات المادية:

إن للموارد الطبيعية تأثير مباشر على قوة الدولة، وهو ما يتضح جليا في وضعية البلدان التي تفتقر إلى هذه الإمكانيات فتوفر الثروات يؤثر في اقتصاد الدولة، ومن ثم في قوتها، وبالتالي سلوك الدولة الدبلوماسي يقلل من اعتمادها على غيرها من الدول وبذلك لا تتوفر لغيرها عناصر الضغط عليها وتوجيه سياستها. ومن هذا فإن البناء الاقتصادي عنصرا رئيسيا من عناصر قوة الدولة.

والعبرة ليست بتوفير الموارد الاقتصادية فقط، وإنما هي باستغلالها واستثمارها بدرجة تعزز اقتصاد البلاد في وقت السلم والحرب لتحقيق التنمية. هذه الأخيرة التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة.

وبالفعل قد ساعد هذا العامل الدبلوماسية الجزائرية كثيرا في إنجاح مخططاتها فقد استغلت البترول والغاز خاصة خلال مرحلة الرئيس الهواري بومدين، وما زالت ترتكز عليه في نشاطها.

3-كفاءة المؤسسات السياسية والأجهزة الدبلوماسية:

تعني الكفاءات المؤسساتية المؤهلات التي تتوفر عليها مؤسسات الدولة بشقيها المدني والعسكري، لتتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بالمقدرة على إدراك حجم المناورة وتوصيف الحلول الدقيقة لها عن طريق تحلي هذه المؤسسات بالمرجعية المستمرة والتقييم من وقت لآخر للإجراءات المتخذة ومدى مطابقتها للمتغيرات الحاضرة والمستقبلية ولهذا عملت الجزائر على مراعاة محيطها المباشر والغير المباشر، وذلك بسعيها الدؤوب لتحقيق الاستقرار وبناء مؤسسات ذات كفأة قادرة على التعامل مع المستجدات بحكمة وتبصر داخليا وخارجيا، ذلك الاستعداد المستمر كان مصحوبا دائما بالاستعداد العسكري، حيث أعطت الجزائر العناية الكافية بتدريب وتجهيز القوات المسلحة كميا ونوعيا، بإضافة إلى فعالية الطبقة العسكرية في

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه

إلى لؤلؤة وجودي وروح فؤاد ما املك أمي رمز الصـــدق

و الحب.

إلى أخواتي وأخواني و جميع أفراد أسرتي

إلى جميع المعلمين و الأساتذة الذين كان لهم الفضل في تكويني إلى كل نفس تحب الخير لبلدها فتغربت من اجل ذلك بحثا عن العلم.

إلى كل أصدقائي من شرق الجزائر إلى غربها و من جنوبها إلى شمالها

إلى الذي يعتبر العلم مؤشر لبناء الحضارة فقدم من اجل ذلك الكثير

إليهم كلهم اهدي ثمرة جهودي .

النظام السياسي الجزائري، حيث دعمت هذه الأخيرة الدبلوماسية الجزائرية كثيرا في إنجاح العديد من المساعي التي تدخلت فيها.

4-العامل التاريخي:

منذ بداية الفتوحات الإسلامية دخل العرب، ومنذ ذلك الحين تحولت الجزائر إلى دولة إسلامية ولم تعد تعتبر دولة إسلامية فحسب، وإنما دولة إسلامية تحتل الصدارة والمركز القيادة للدول الإسلامية وبسبب تاريخها المجيد لم تعد مجرد دولة عربية، بل عقد لها لواء الزعامة في الكثير من الأحيان. هذا إضافة إلى ثورة أول نوفمبر 1954 التي مثلت منعطفا نوعيا ووثبة عملاقة. ليس في الشعب الجزائري بل وكذلك في تاريخ الإنسانية جمعاء، خاصة في القرن العشرين.

فكانت ثورة أول نوفمبر ثورة غنية الأبعاد، متعددة الجوانب بالإضافة إلى تصديها لقوة الاستعمار العسكرية، فقد كانت لها صولات وجولات في كتفة الميادين الأخرى. فكانت حرب إعلامية وفكرية، وحتى نفسية، وكذلك على المستوى الدبلوماسي حيث كانت المجابهة كبيرة وقيادة الصراع على المستوى الدولي ليست بالمهمة السهلة.

وهكذا شكلت الثورة الجزائرية مدرسة متميزة للنظرية والممارسة في السياسة الخارجية الجزائرية لبلد حديث العهد بالمجامع الدولية. وقد أكسبت هذه الثورة الجزائريين تجربة هامة في ميادين الدبلوماسية والعلاقات الدولية. فلعبت الجزائر نتيجة لذلك دورا مهما في المسرح الدولي، وكثيرا ما يستغل الدبلوماسي الجزائري العامل التاريخي، فيجعل الطرف الآخر يعتز بانتمائه لوطن المقاومة والصمود.

وكما كان العامل التاريخي ثابت قوة ومؤهل تأثير أكثر من الإمكانيات فبقي ذلك ثابت قوة الدبلوماسية الجزائرية، مقدما الروح المعنوية للدبلوماسي في أحلك الظروف، فنمى فيه الإرادة والأمل.

كما لعبت المسؤوليات التي تحملتها الدبلوماسية الجزائرية التي تجاوزت حدودها الجغرافية والمتمثلة في حماية المجال الحضاري الأفروعربي والمساهمة في تشيد الوحدة المغاربية التي تمثل بالنسبة لها خيارا إستراتيجيا يستحق كل الجهد والتفاني في التكتلات الكبرى.

كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في دعم القضايا العادلة في المنطقة وعبر العالم. والعمل على مد جسور التعاون المتكافئ والسعي لتنشيط التعاون جنوب، جنوب.

فالتجربة أو العامل التاريخي له دور مهم في مسار النجاحات والاستحقاقات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية. فجعلتها دبلوماسية سلمية تنبذ ممارسة الظلم والعدوان على الغير أي كانت الذرائع والأسباب[1].

المطلب الثاني: نشأة وتطور الدبلوماسية الجزائرية:

بعد تناولنا العوامل التي لعبت دورا بارزا في الدبلوماسية الجزائرية سوف نتناول فيما يلي كيف ظهرت الدبلوماسية الجزائرية وما هي المراحل التي مرت بها.

-نشأة الدبلوماسية الجزائرية ودورها في الثورة التحريرية:

لقد اتخذت الدبلوماسية كوسيلة سمحت للجزائر بالظهور على الساحة الدولية، فكانت إستراتيجية تدويل القضية المتبناة من طرف جبهة التحرير الوطني منذ الفاتح من نوفمبر 1954. حيث استعملت عملية التدويل كوسيلة ضغط على فرنسا لإجبارها على التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية. ويمكننا اعتبار مؤتمر باندونغ بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية الجزائرية، حيث حضرت كملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث، وكانت على اتصال مع تسعة وعشرون بلد أفرو أسيوي، واتخذ هذا المؤتمر قرارا بمساندة الجزائر. كما التزم بدعمه الملموس للقضية، هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955، موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من طرف

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الدبلوماسية الجزائرية، الجزائر، 1998، ص 33.

14 بلد مشارك في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل "القضية الجزائرية" في جدول الأعمال للدورة العاشرة العادية للجمعية العامة.

واستمرت مناقشة القضية الجزائرية خلال ستة دورات أي من سنة 1955 إلى غاية 1962، طالبت الأمم المتحدة في الدورة الأخيرة بالتفاوض "بغرض التوصل إلى حق الشعب في تقرير مصيره والاستقلال في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر"[1].

بعدها انعقد مؤتمر باندونغ الذي سجل استيقاظ الشعوب المستعمرة ودوي اسم الجزائر في كل الاجتماعات والمؤتمرات والتظاهرات في العالم.

ولقد كتب المجاهد العربي بن مهيدي قائلا "إن الدبلوماسية الجزائرية...بدأت من الأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية–الأسيوية" وبالفعل، فبإصرار وفعالية النشاط الدبلوماسي الجزائري قد حسمت الشعوب المتحررة، أو تلك التي تناضل في سبيل تحريرها وساهمت كذلك في رسم معالم حركة تضامنية أفرو أسيوية قوية. وعلى أرض الواقع أثبتت الجزائر حرية نشاطها واستقلالية قراراتها كما استفادت من تجربتها. فاكتسبت الدبلوماسية الجزائرية سمعة واسعة في العالم.

وهكذا كان منطق الدبلوماسية الجزائرية يقوم على مبادئ وثوابت ما زالت تطبقها دائما على نفس الخط، فالعلاقات الدولية هي تطبيق سياسة وتبليغها والدفاع عنها والقيام بنشاطات إعلامية.

ولقد كان النصر الدبلوماسي والسياسي الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 20 يونيو 1960 من الأهمية والاعتبار مما جعله يؤثر في تطور وتحسن الوضعية فيما بعد.

أما التوجهات الكبرى للنشاط الدبلوماسي خلال تلك المرحلة فكان يتجلى في:

أ–تدويل القضية الجزائرية.

ب–تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها العربي الإسلامي.

---

[1] القرار 1724، الدورة 16 (19سبتمبر–23 فيفري 1962).

ج–تأكيد تعاطف الجزائر وتضامنها الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد الكفاح التحريري.

"..ولبلوغ هذه الغاية.....تقوم جبهة التحرير الوطني بعمل خارجي لجعل المشكل الجزائري واقعا مطروحا أمام العالم أجمع بتأييد جميع حلفائنا الطبيعيين"[1].

وانطلاقا من ذلك لم يمكن من باب الصدفة أن يحظى مجال العمل الدبلوماسي الجزائري بالمكانة المرموقة، فكانت الحرب الجزائرية موضوع اهتمام دول أخرى " حتى صار موقف فرنسا أمام الرأي العام الدولي موقف محرجا"[2].

وبالتالي "فإن الكفاح المسلح قد دفع الجماهير في أكثر من بلد إفريقي إلى التفكير في سلوك طريق الثورة المسلحة، لأن أسلوب التفاوض الذي سلكته الثورة الجزائرية لا يمكن أن يستند إلى الفراغ ولابد من كفاح جماهيري"[3].

وهكذا يتبين لنا أن العمل الدبلوماسي كان المعبر الصادئ على مبادئ الجزائر التي يتضمنها بيان أول نوفمبر.

3–المساعي الجزائرية بشأن النزاعات الدولية:

بعد الاستقلال أسندت قيادة الجهاز الدبلوماسي المتمثلة في وزارة الخارجية إلى المرحوم محمد خمستي، الذي كان من قيادة الحركة الطلابية، وتولى معه مختلف مناصب المسؤولية في نفس الوزارة زملاء له سابقون من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، فكلفهم بالديوان والأمانة العامة ورئاسة الأقسام، وفات لمعظمهم أن اشتغلوا قبلها في مصالح الحكومة المؤقتة، أما الباقون فهم من الجيش أو من المفرج عنهم من معتقلات العدو.

كان في تلك الفترة لا أحد يتمتع بالمؤهلات التي تقتضيها الدبلوماسية بالمعايير الدولية، ولا شروط الارتقاء بها إلى ما عرفته الدبلوماسية الجزائرية طيلة سنوات، فأغلبهم حقا جامعيون ولكن بلا اختصاص كلفوا بمهمة، فعزموا على إنجاحها كما فعل إخوانهم في ميادين اختصاص أخرى بالكد والجد والمثابرة.

---

[1] بيان أول نوفمبر 1954.

[2] جريدة المجاهد، العدد 92، 10 أفريل 1961.

[3] جريدة المجاهد، العدد 118، 02 أفريل 1962، ص 11.

فأخذوا بالتدريب شيئا فشيئا إلى أسرار المهنة بالممارسة ومراجعة من فاتهم بالتجربة، مستغلين العون والنصيحة ومقابلة ذلك بالجميل والشكر والامتنان دون أي حرج أو مركب نقص.

فكان النشاط المتميز للدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال ناجم عن روح التعويض التي أراد بها الشعب الجزائري استدراك ما فاته منها طيلة الاستعمار فكان ذلك الطرح صحيحا. وكان الإيمان بتطويرها إلى الأحسن يتقاسمه الجميع فاستطاعت الجزائر بذلك أن تنتقي لها نخبة من الدبلوماسيين المحنكين أمثال السادة محمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك...الخ. فاستثمروا واقع البلد الواعد والظروف الدولية المواتية، وحرص القيادة إحاطة كل ملف من الملفات الدولية الهامة، بالتحضير الجاد بمساهمة ذوي الاختصاص لإعطاء صورة مشرفة للوطن، وفض العديد من المشاكل الدولية، وصارت كلمة الجزائر مسموعة ورسائلها في المحافل الدولية يترقبها الجميع في المناسبات الهامة وتحظى بتقديرهم.

وهكذا استطاعت الجزائر أن تحقق لصالحها ولصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط الخارجي السياسي منه والاقتصادي والثقافي حصيلة معتبرة في أقل من عقدين على عودتها إلى الساحة الدولية، معتمدة على طيب سمعتها الثورية المظفرة، وجدية برامجها ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب.

ولقد فهمت الجزائر في خضم الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين متصارعين، تحول دون دخولهما في المواجهة الشاملة موازنة الرعب، لهذا الغرض عملية تنقيح أجواء الجوار وبعث التعاون المثمر، هذا مع البلدان المحيطة بها بكامل عنايتها كما كانت توظف باستمرار، مختلف انتماءاتها الطبيعية المغربية والمتوسطية والعربية والإفريقية والإسلامية. ومن أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية على سبيل الذكر لا الحصر:

عدد المؤتمرات السياسية والندوات الاقتصادية والمهرجانات الثقافية والرياضية التي استضافتها الجزائر على أراضيها ومنها مؤتمر القمة للبلدان الغير المنحازة المشهور (1973، والقمة العربية لحضور القارة السمراء في شخص رئيسها الدوري وقتها الرئيس الزائيري موبوتو

1974 والمهرجان الإفريقي 1969. أما عن دورها في تسوية النزاعات الدولية فقد تدخلت لتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا سنة 1969.

وحالت دون تفجير الوضع بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة، حيث كان الإعلان يوم 12 جانفي 1974 عن إنشاء الجمهورية العربية الإسلامية التونسية الليبية، دون إحضار الجزائر التي رفضته منذ البداية كما جاء في بيان مجلس الثورة 14 جانفي 1974).

ولموقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية مشكلة البوابة الشمال المركزية والإستراتيجية في نفس الوقت لها، وبحكم مجاورتها للبلدان الإفريقية من ناحية وبحكم امتدادها الجغرافي في العمق الإفريقي من ناحية أخرى.

وبناء على هذه المعطيات "كانت الدائرة الإفريقية هي إحدى الدوائر الهامة في توجهات السياسية الخارجية الجزائرية. وهذا ما أكدته مواثيقها الرسمية التي تعتبر السياسة الإفريقية للجزائر ليست بخيار ظرفي، وإنما هو نابع من الانتماء الإفريقي للجزائر الذي يجعلها جزء من القارة الإفريقية"[1].

هذا الانتماء المكرس في المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، نابعا عن إدراك هذه السياسة الخارجية للتحديات والمخاطر الموجودة داخل بيئتها الإفريقية المتمثلة فيما يلي:

أ–مظاهرة الاختراق الخارجي للقارة الإفريقية.

ب–الصراعات الداخلية التي هي من تحريك قوى محلية وخارجية.

تأسيسا على المعطيات السالفة الذكر "كانت الدائرة الإفريقية إحدى أهداف الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي التي أدرجتها ضمن محيطها المباشر الذي لا ينبغي تهميشه"[2].

وهو ما أكدت عليه مناقشات المجلس الشعبي الوطني لسياسة الجزائر الإفريقية في (18 جوان 1963) "التي اعتبرت السياسة الإفريقية للجزائر مبدأ ثابت من الميادين الأساسية العامة التي توجه سياستها الخارجية"[1].

---

[1] الدساتير الجزائرية لسنوات (1989، 1976، 1963)، وكذا ميثاقها الوطني لسنة 1976.

[2] Lemghreb et L'Afrique Sub SA l'arienne, centre de choches sur les sociétés medetirainne, Paris 6C N.R.S 198.

وفعلا ذلك ما جسدته ممارستها على الصعيد الإفريقي في السعي إلى تكريس إطار إقليمي يعمل على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث بين البلدان الإفريقية لتجنب المخاطر التي كانت تهدد أمن واستقرار القارة عقب استقلال بلدانها عن طريق دعم كل ما يوحدها وتفادي كل ما يؤدي إلى تجزئتها، وكان ذلك عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر من بين الأعضاء الأساسيين في بلورة وصياغة ميثاقها.

فهذه المبادئ التي شكلت فيما بعد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية تعكس مساعي وأهداف الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي الرامية إلى إيجاد إجماع إفريقي بشأن القضايا التي كانت تراها تمس بأمن واستقرار المحيط الإفريقي. وفي مقدمة هذه القضايا مسألة الحدود في القارة التي أولتها الدبلوماسية الجزائرية عناية كبيرة في تحركاتها السياسية على الصعيد الإفريقي "حيث كانت من إحدى النقاط الأساسية التي بذلت من أجلها مجهودات كبيرة لحلها"[2].

وعلى هذا الأساس كان مجهود الدبلوماسية الجزائرية في الدفاع عن قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار ورفض النزاعات بين البلدان الإفريقية في إطار إفريقي وكان الهدف من ذلك "الحيلولة دون استدراج القوى الأجنبية إلى داخل القارة"[3].

مخافة أن تستغل القوى الاستعمارية التقليدية الاختلافات الإفريقية بشأن مسألة الحدود وتفجيرها للمس بأمن واستقلال هذه البلدان. ونفس الشيء يقال عن المساعي المتعلقة بفض النزاعات بالطرق السلمية بين البلدان الإفريقية وذاك حتى لا يمتد نطاقها ليشمل البلدان الإفريقية وعلى هذا الأساس كانت سياسة الاحتواء والوساطة لتسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو، باعتباره يدور في المحيط المباشر الذي تسعى للحفاظ على استقراره وهو ما عبر عنه بيان وزارة الخارجية إثر تسويته". جاء فيه "إن الجزائر مرتاحة للنتيجة التي أفضت إليها عملية تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو وتشارك البلدين الشقيقين في رضاهم بحكم محكمة العدل الدولية، التي رسخت المبدأ الأساسي المتمثل في قداسة الحدود الموروثة عند

---

(1) Discours du président BEN BELLA, Année 1963-1964 MINISTRE de arientation national, Département de la documentation P96.

(2) Ibid.

(3) الجزائر والأحداث الدولية، وزارة الشؤون الخارجية، مديرية الصحافة والإعلام، العدد 50، 1986، ص 65-56.

الاستقلال... إن الجزائر لم تدخر جهدها للمساهمة في إحلال الوفاق والتفاهم المتبادل بين البلدين وتعرب عن أملها في أن يبدأ عهد جديد من التعاون". كما تدخلت دبلوماسيتها على إثر نشوب الأزمة التشادية سعيا لاحتوائها حيث لم تخفي دبلوماسيتها قلقها إزاء تدهور الأوضاع بالمنطقة "بدعوتها إلى ضرورة ترقية الحوار والتضامن والتصالح الوطن بين التشاديين"[1] الذي تحركت من أجل تحقيقه باستقبالها لممثلين عن المجلس الديمقراطي الثوري وعن حكومة الاتحاد الوطني الانتقالية وعن تجمع القوات الوطنية التشادية"[2]، من أجل المصالحة الوطنية بعيدا عن أي ضغط أجنبي، وقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية، بإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الإفريقية من تطويق الأزمة، بإعلان الانسحاب التدريجي للقوى الأجنبية عن تشاد وبداية المصالحة الوطنية وقد عبر بيان وزارة الشؤون الخارجية عن ارتياحه لهذا الإنجاز باعتباره الإعلان عن سحب القوات الأجنبية عن تشاد تدريجيا ساعدها على توفير الشروط الضرورية للإعلان عن صيغة من شأنها أن تؤدي إلى تسوية دائمة للمشكل التشادي بقوله "إن الحكومة الجزائرية تلقت بارتياح هذا الإعلان باعتباره بداية رد على أحد المتطلبات الثابتة لإفريقيا مثلما تم التعبير عنها في بيان مكتب القمة التاسع عشر للمنطقة.

إذ بفضل ضغط إفريقيا الدائم وتمسكها بأن تظل قضية تشاد قضية التشاديين أنفسهم ثم انسحاب القوات الأجنبية من هذا الإقليم والضغط اليوم لكي يتم الانسحاب طبقا لاحترام الوحدة الوطنية لتشاد وحرمتها الترابية... والجزائر فيما يخصها تتابع ببالغ الاهتمام كافة التطورات في هذه الأراضي الإفريقية وأنها تتحلى بإرادة عمل وبصورة نشيطة لكي يتولى التشاديون أنفسهم مصير تشاد ولكي ينتصر التصالح الوطني"[3].

هذا الموقف الجزائري كانت أهدافه إبعاد التدخل الأجنبي في النزاع لكي لا يدول بالإبقاء عليه في حدوده الداخلية، حتى لا تتسع رقعته إلى دول الجوار الذي يترتب عنه تهديد استقرار

---

(1) ELMOJAHID, 14/09/1984.

(2) عبد المجيد قوار، الأزمة التشادية وحتمية التصالح الوطني، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 08، سنة 1987، ص 27.

(3) الجزائر والأحداث الدولية، العدد 04، السنة 1984، مرجع سابق، ص 26.

المنطقة، لكن هذه الغاية باءت بالفشل على إثر انفجار الوضع من جديد واستئناف المعارك في فيفري 1986، الذي اعتبرته الجزائر معاكس للجهود الإفريقية المعبأة قصد تحقيق التصالح الوطني في هذا البلد وجعله في مأمن من التدخلات الأجنبية.

هذه التدخلات ازدادت خطورة مع حدوث الخلاف بين التشاد وليبيا بشأن شريط "أوزو" الحدودي بين البلدين الذي أفجر إلى نزاع مسلح بات يهدد استقرار المنطقة، بعد التدخل الفرنسي في المنطقة بطريقة علنية، وهو ما استدعى من الدبلوماسية الجزائرية التحرك لإنقاذ الوضع بشكل انفرادي سري أو ضمن لجنة المساعي الحميدة المكونة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية لمعالجة الخلاف، التي تضم كل من (الجزائر، مالي، الغابون، نيجيريا، تشاد، ليبيا) حيث تقدمت الجزائر في قمة باماكو بمخطط شامل لحل الخلاف.

أما التوسط في القضية الصحراوية فكان يمتد إلى بداية السبعينات ففي 24 جويلية 1973 تم اللقاء الثلاثي بين الرئيس الهواري بومدين ومختار ولد دادة والملك الحسن الثاني الذي ورد في بيانه الختامي "أن الرؤساء الثلاثة يؤكدون من جديد تعلقهم بمبدأ تقرير المصير وحرصهم على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير الحر والحقيقي لإرادتهم حسب قرارات العامة الأمم المتحدة في الميدان"[1].

ولم تقف المغرب عند تنكراتها السابقة فقط، فلتحقيق أهدافها التوسعية ذهبت المملكة المغربية إلى أبعد من ذلك بجذب موريتانيا إلى فلكها رغم اعتراف هذه الأخيرة بمبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية"[2].

حيث كانت اتفاقية سرية بينهم التي بواسطتها تدخلت المغرب وموريتانيا في إقليم الصحراء الغربية بعد انسحاب إسبانيا منه.

أمام هذه المخاطر التي باتت تستهدف المنطقة تحركت الدبلوماسية الجزائرية لمواجهة هذه المخاطر بانتهاج سياسة مغرب الشعوب بدل مغرب الأنظمة وكانت البداية تقارب الدبلوماسية الجزائرية هي التحالف مع ليبيا لمواجهة التحالف المغربي الموريتاني الذي لقي مساندة تونسية

---

[1] الدكتور بوعلام بن حمودة "قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام"، مجلة الأصالة، العدد 31، 1976، ص 31.

[2] الدكتور عبد الله شريط، حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية، الشركة الوطنية للنشر والإشهار.

حيث أبرمت معها ليبيا إثر لقاء حاسي مسعود سنة 1975 اتفاقية على "إعلان الوحدة بين البلدين وكذا تقديم المساعدات المتبادلة في حالة تعرض إحداهما لأي عدوان، وقد صاحب هذا التحرك الجزائري على الصعيد المغاربي تحرك مماثل في الصعيد الدولي لتحسين وضعها المغاربي خاصة على الصعيد الإفريقي حيث تقاربت مع البلدان الجنوبية، مالي، النيجر، تشاد في نهاية سنة 1967.

وجندت دبلوماسيتها للتنسيق مع الدول التقدمية في القارة لتدعم مركزها داخل منطقة الوحدة الإفريقية، كما تحركت باتجاه الطرف الفرنسي لتحيده عن الصراع الذي ساند فيه سياسيا وماديا الطرف المغربي الموريتاني.

وتمكنت الجزائر في تحييد الموقف التونسي وجعله أكثر اعتدالا اتجاه الصراع، ثم استقطاب موريتانيا عن طريق إبرام في 13 أوت 1979 اتفاقية السلام بين هذه الأخيرة وجبهة البوليزاريو وتحت إشراف الجزائر.

وبعده بيوم واحد أعيدت العلاقات الدبلوماسية الموريتانية الجزائرية 14 أوت 1979 التي كانت مقطوعة منذ 1979، وبهذا تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من تسوية جزئية للنزاع وأضحت المغرب معزولة إقليميا.

كما عبر عن ذلك الرئيس الشاذلي بن جديد يقول "لقد شهدت سنة 1979 انتصار الحقائق على الأكاذيب وما العزلة التي يوجد فيها النظام المغربي إلا دليل آخر على ذلك... لقد شجعت المحاولات الرامية إلى حل القضية في إطارها الطبيعي... إن كل تشجيع للنظام المغربي على مواصلة سياسته العدوانية هو خطر على المنطقة"[1].

هذه الانتصارات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية، صاحبها في نفس الوقت رغبة ملحة للتعجيل بحل القضية، نظرا لما لها من انعكاسات على المنطقة، وكنا ذلك الدافع الأساسي من محاولة الجزائر الدبلوماسية للاتصال بالمغرب، انتهت بلقاء القمة بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد في 07 فيفري 1983 لكن اللقاء لم يصل إلى نتيجة ملموسة، حيث

[1] نقلا عن خطاب الرئيس بن جديد (1979-1981) من الأعلام والثقافة، ص 32.

كلمة شكر

و اذا اتي على نـهاية هذا العمل

لا يسعني إلا أن أتقدم بالكر الجزيل للأستاذ الدكتور حسان دواجي محمد على

إشرافه غلى هذه المذكرة و ملازمته لي مصححا و مرشدا و مساعدا

و اخلص التقدير و الاحترام أتوجه لأفراد الأسرة و بالأخص الأم التي يعود لها

الفضل الكبير في وصولي لهذه المرحلة.

رفضت الجزائر المساومة بقضية الشعب الصحراوي، وبعد أن راجت شائعات عن ذلك نفاها الرئيس الشاذلي بن جديد في تدخله أمام منظمة الوحدة الإفريقية في 11 جوان 1983"[1] بقوله "إن الجزائر مستعدة لبذل جهودها لتقريب وجهات النظر بين الشعب الصحراوي والشعب المغربي الشقيق. كما فعلت بين الشعب الصحراوي والشعب الموريتاني..".

هذا الموقف الثابت والمستمر اتجاه عملية تسوية القضية الصحراوية كان السبب وراء فشل اللقاء الجزائري المغربي.

ثم برزت تطورات حساسة وخطيرة خلال تلك الفترة أهمها العدوان الإسرائيلي على تونس في أكتوبر 1985، الهجوم الأمريكي على ليبيا 1986، اللقاء المغربي الإسرائيلي في أيفران 1986.

كل هذه المستجدات زادت في قناعة الدبلوماسية الجزائرية بأن المنطقة مستهدفة أكثر، وهو ما دفع بها إلى التحرك إلى إفشال تلك السياسة.

ومما ساعد الدبلوماسية الجزائرية في خلق أجواء التقارب، العدوان الأمريكي على ليبيا الذي كان لتنديد الجزائر به، عاملا مساعدا للجزائر على حساب المغرب الأقصى الذي لم يعبر عن موقفه رغم اتفاقية "التحالف العربي الإفريقي" وهو ما أدى إلى إلغاء اتفاقية وجده بينهما. هذا الإلغاء شجع الدبلوماسية الجزائرية للوساطة بين الطرفين، الليبي والتونسي في خلافهما بشأن مسألة الجرف القاري وكذا العمال المطرودين، وقد وفقت الدبلوماسية الجزائرية في ذلك بإعادة العلاقات بينهما إلى حالتها الطبيعية.

ومن خلال هذا نستنتج أن النشاطات الدبلوماسية كانت أحد الأدوات الأساسية التي وظفتها الجزائر لاحتواء المخاطر وحل النزاعات التي كانت تهدد المنطقة، هذه المعطيات أدركتها الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال وجعلتها على رأس أولويتها فنجحت إلى حد بعيد في إزالة المخاطر بين الدول المنطقة وذلك بالتكيف مع المستجدات حسب ما كان يقتده عامل الحفاظ على التوازن، وقد نجح برنامج السياسة الخارجية ودبلوماسيتها في هذه المهمة.

---

[1] نقلا عن (و.أ.ج)، مجلة السياسة الدولية، العدد 03، 1988، ص 11.

كما تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء مسألة الرجال الزرق–التوارق–التي انفجرت من جديد متخذة أبعاد خطيرة بعدما احتوتها في السابق عن طريق التعاون بين مجموعة البلدان الصحراوية وكذلك باستقبالاتها المتواصلة لعمليات النزوح إلى داخل ترابها الوطني حيث استقبلتهم في سنة 1963 بعد وقوع مواجهات عنيفة في مالي أثناء هذه الفترة أدت إلى هروب عدد كبير من التوارق ذوي الجنسية المالية إلى الجزائر وفي سنة 1970 بعد النزوح الذي وقع بسبب الجفاف وكذلك مع مطلع 1980 والتسعينات التي بلغ عدد النازحين إلى التراب الجزائري حسب تقريرات وزارة الداخلية ثمانية عشر ألف بعد الجفاف الذي مس المنطقة من جديد والمواجهة المسلحة بقيادة "الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد" و"الجبهة العربية الإسلامية لتحرير الأزواد" كتنظيم سياسي وعسكري ضمن الحكومة المالية والنيجيرية خلف العدد من الضحايا "ومن بين ما أعلن عنه أحداث إقليم "تيباد رينا" في النيجر التي خلفت 63 قتيلا من صفوف التوارق و09 من صفوف القوات النظامية النيجيرية"[1].

ومما زاد الأوضاع خطورة على الأمن والاستقرار بالمنطقة هو الأبعاد الإقليمية والدولية التي اتخذتها النزاع، وفي مقدمة هذه الأطراف، الطرف الفرنسي الذي هناك العديد من المؤشرات التاريخية والحديثة تثبت تحريكه للأوضاع في المنطقة، بغض النظر عن المعيشة السيئة للسكان الموجودة فعلا ومن هذه المؤشرات ما يلي:

أ.حادثة تنقل الجنرال ديغول إلى تمنراست سنة 1958 بعدما فشل في القضاء على الثورة الجزائرية، حيث عرض على زعيم التوارق آنذاك فكرة فصل الشمال عن الجنوب لكن هذا الأخير رفض"[2].

ب.ما جاء في كتاب جان قبزنال وبرقاد فيولي أجهزة المخابرات في فترة رئاسة فرانسوا متيران "إن فرنسا بحاجة إلى تواجد قوات كلاسيكية للدفاع عن مصالحها وخاصة بالنسبة

---

[1] جريدة الشعب، يوم 09 سبتمبر 1990.

[2] TAYAB BELGHICHE, L'ALGERI nenance sur flanc sud ELWATAN. 13-10-1991.

للحلفاء، هذه القوات تكون قادرة على التدخل سريا أو علنيا، إذا اقتضى الأمر في كل بقاع العالم وخاصة منها إفريقيا الفرانكفونية"[1].

إن الطرف الفرنسي له دور في المسألة، لكنه ليس الطرف الوحيد، بل هناك أطراف أخرى تتباين درجة مسؤولياتها اتجاه توتر المنطقة من بينها الفاتيكان وذلك ما حذر منه رئيس الجبهة العربية الإسلامية لتحرير الأزواد.

ويرى الطيب بلغشي إقدام ليبيا لتحقيق مشروعها بتجنيد مئات الآلاف من اللفيف الأجنبي وكذا تورطها فيما بين سنة (1979-1981) بخلق الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الغربية الوسطى التي يدخل ضمنها سر الدعم الليبي لجبهة البوليزاريو الصحراوية لتحقيق مشروعها.

وعلى حد تعبيره فإنه حتى الطرف المغربي الإسرائيلي متورط في النزاع، وليس الأطراف السالفة الذكر فقط، مبررات ذلك تكمن في كون أن الطرف المغربي من مصلحته إضعاف الجزائر، انطلاقا من مسألة الحدود التاريخية التي يطالب بها.

وكذلك قضية الصحراء الغربية، حيث أنه لم يتردد في تهديد الجزائر بأنه في حالة استمرارها في تأكيد تكوين دولة الصحراء الغربية، فإنه لا يرى مانع لدعم التوارق للمطالبة باستقلالهم، بل أن مخابراته كانت في منطقة تامبوكتو لإضعاف الجزائر من جهة ولكون أن جزء منظم الأزواد يقطع ضمن حدودها التاريخية التي تطالب بها"[2]. أما فيما يتعلق بإسرائيل فإن دورها في المنطقة يعود إلى "الاعتقاد الإسرائيلي بوجود أقليات يهودية بالمنطقة ينبغي تهجيرها إلى إسرائيل"[3]. ضف إلى ذلك مؤشر الموقف الثابت للجزائر اتجاه القضية الفلسطينية وهو ما لا يخدم مصلحة إسرائيل.

تلك هي أطراف المرشحة للعب دور في المسألة، لكنه في ظل غياب معطيات ملموسة، فإن هذه التفسيرات تبقى قابلة للتأكيد والنفي في نفس الوقت، ما عدا الطرف الفرنسي الذي كان

---

(1) Jea Guisne, BER NARD Vielet, service, secrets, le pouvoir et les services de renseignement cous la présidence de FRONCOIS MITTERAND, Edition la de couverte. 1988 p186.

(2) TAYAB BELGHICHE, opcit.

(3) Ibid.

أكثر تحرك للمسألة بحكم ما سبق من حقائق صادرة عن جهاز المخابرات الفرنسية من جهة، وسنذكر بعض مؤشرات تورطه اتجاه القضية من ناحية أخرى.

والمتتبع للأحداث في أقصى الجنوب، يلاحظ التصعيد جاء بعد أن تمكنت الجزائر للعديد من المرات احتواء التوترات من بينها "لقاء تمنراست" على مستوى وزارة الداخلية لكل من (مالي، النيجر، الجزائر) في شهر مارس 1989 بدعوة منها، ثم لقاء "جانت" الجزائر في سبتمبر 1990 في كل من (ليبيا، النيجر، مالي، الجزائر) بدعوة منها. بعد أن عادت التوترات إلى المنطقة من جديد ثم على إثر الخروج البيان الختامي وبرنامج عمل مشترك، يؤكد على الحل لكن تلك الجهود الكبيرة للدبلوماسية الجزائرية لم تعمر طويلا مع الانقلاب الذي وقع في مالي غداة الإطاحة بالرئيس السابق موسى طراوري وظهور الجنرال "النوري" على رأس السلطة المالية، الذي رجت به فرنسا "بل أنها كانت وراء إسقاطه من أجل نقض اتفاقية تمنراست على حد قول رئيس الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد" من أجل نشر العنف وعدم الاستقرار بالمنطقة الذي يخدم سياستها.

وفي المقابل تحركت الدبلوماسية الجزائرية التي تدرك قواعد اللعبة، وهو ما يتجسد في تدخلاتها المستمرة كلما توترت الأمور في المنطقة، آخرها تقديمها للمساعدات الإنسانية للنازحين إلى ترابها الوطني ثم تحركها باتجاه الأطراف المجاورة، لاحتواء الوضع بالمنطقة المتمثل في استضافتها لرئيس الدبلوماسية المالية بالجزائر التي أثمرت بتصريح الطرف المالي عن تمسكه باتفاقية تمنراست، وكذلك اتصالاتها مع الطرف النيجيري والليبي الذي استقبلته بحضور مبعوث الرئيس الليبي شخصيا وهو ما أكده وزير الخارجية لخضر الإبراهيمي بقوله "إن الدبلوماسية الجزائرية متواصلة مع كافة الأطراف لتصفية الأوضاع وعودتها إلى حالتها الطبيعية"[1].

هذا التصميم الجزائري تجسد في وساطة الدبلوماسية الجزائرية بين حركتي الأزواد والحكومة المالية لتسوية الخلاف القائم الذي توصل إلى إبرام اتفاق هدنة بين الطرفين تحت

---

[1] حوار وزير الشؤون الخارجية لخضر الأإبراهيمي مع حمراوي حبيب شوقي، حصة حوار التليفزيونية، السبت 10 أكتوبر 1991.

إشراف الجزائر. وهكذا لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا هاما في تغليب أسلوب الحوار ووفقت في ذلك إلى حد كبير.

كما كان مسعى الدبلوماسية الجزائرية للربط بين الكفاح الذي تخوضه الأمة العربية والقارة الإفريقية وإن كان يعود أحد أبعاده إلى تماثل الأخطار التي تستهدفها، فإنه يعود كذلك لمواجهة التنسيق الثلاثي بين إسرائيل الغرب، النظام جنوب إفريقيا "بخلق كتلة لها وزنها في مواجهة هذا التحالف"[1]. وقد تمكنت من جعل المسألة الفلسطينية هي إحدى مقومات الحوار العربي الإفريقي الذي أدى إلى قطع علاقات البلدان الإفريقية مع إسرائيل بشكل جماعي.

وقد تواصل مجهود الدبلوماسية الجزائرية على الجبهتين الداخلية والخارجية، لتمتين الصف العربي، حيث تدخلت بسرعة لفض الخلاف العراقي الإيراني بشأن مسألة الحدود للحيلولة دون فتح جبهة أخرى للمواجهة تضعف من إمكانيات الطرف العربي في مواجهة إسرائيل، حيث توسطت بين البلدين دعما للصف العربي والإسلامي الذي تراه الجزائر متكامل، كما أسفر تدخلها عن إبرام اتفاقية لسنة 1975 لتسوية النزاع بينهما، وكانت الدبلوماسية الجزائرية قاصرة بشكل كبير في شهر أكتوبر 1976 للتصديق على قرارات قمة الرياض الخاصة بتشكيل قوات ردع عربية لإرسالها إلى لبنان الذي تعتبره الدبلوماسية الجزائرية قاعدة أمامية هامة في ميدان المواجهة مع الكيان الصهيوني.

وكانت زيارة السادات للقدس وإبرام اتفاقية كامبد ديفيد مع الكيان الإسرائيلي أخذت شرح كبير داخل الصف العربي وضربة قوية للمجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية التي عارضت بقوة هذه الاتفاقية وأنشأت إلى جانب كل من سوريا، لبنان، العراق، اليمن الجنوبي، منظمة التحرير الفلسطينية ما يسمى "بجبهة الصمود والتصدي"[2].

ومع تولي الرئيس الشاذلي بن جديد السلطة في الجزائر بعد وفاة بومدين لم تتخل السياسة الخارجية الجزائرية عن طابعها التقدمي في الوطن العربي، حيث حافظت على نفس النمط

---

(1) PAUL BALTA, CLAUDINE, PULLEAU, la strategie de Boumediene, Paris, edition sindhad 1978 P296.

(2) فتحي حسن عطوة، "السياسة الخارجية الجزائرية"، الجدلية التاريخية بين أولوية الأقتصادية والسعي إلى المكانة، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد 27، 1989، ص 113.

"الذي كان ينظر إلى اتفاقية كامبد ديفيد، والحرب اللبنانية عمل إمبريالي يهدف إلى المس باستقرار الأنظمة التقدمية في المشرق العربي لضمان أمن إسرائيل"[1].

هذه الاستمرارية في التزامات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدائرة العربية تترجمها زيارة بن جديد بعد توليه الرئاسة إلى البلدان العربية مباشرة، وكذلك دور دبلوماسيتها النشيط في اللجنة السباعية، وكذا على مستوى وزراء خارجية البلدان العربية للتحضير لقمة عمان التي كان هناك عدة اختلافات تحول دون انعقادها "وبذلت الدبلوماسية الجزائرية أقصى جهودها الممكنة من أجل تحقيق الإجماع العربي"[2].

لكن اتصالاتها المتعددة لم تثمن بأي نتيجة وهو ما ترتب عنه مقاطعة الجزائر لقمة عمان التي عقب الرئيس بن جديد عنها بقوله "إن خطنا السياسي هو أننا مع فلسطين ظالمة أو مظلومة، فكيف نوفق بين هذا وبين حضور مؤتمر قمة عن فلسطين دون حضور الفلسطينيين"[3].

إن المتتبع لهذا الحط السياسي الجزائري اتجاه الدائرة العربية، يلاحظ غاية رئيسية تحكم سلوكها الدبلوماسي اتجاه القضايا العربية ومن الوقوف ضد كل المحاولات التي من شأنها أن تحدث انقسامات داخل الصف العربي على حساب القضايا الجوهرية، لأن المستفيد الأول منها هو إسرائيل وحلفائها والخاسر الأكبر هو الطرف العربي والقضية الفلسطينية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية السابق محمد بن يحي بقوله "إن عمل دبلوماسيتنا على الصعيد العربي، يتمثل في القضاء على مصادر النزاعات بين البلدان العربية، وعلى هذا الأساس كان عملنا مرتكز على تطهير العلاقات بين البلدان العربية، واستئصال المناورات الرامية إلى تشتيت صفوفها"[4].

---

(1) PAUL BALTA, CLAUDINE, PULLEAU, L'Algérie des Algériens opcit P 199.

(2) خطاب الرئيس الشاذلي بن جديد (من فيفري 1979 إلى جوان 1981)، حزب جبهة التحرير الوطني، قسم الأعلام والثقافة، الجزء الأول، ص 31.

(3) نفس المرجع، ص 198-199.

(4) خطاب محمد الصديق بن يحي وزير الخارجية السابق أمام المجلس الشعبي الوطني في 11 جوان بوزارة الشؤون الخارجية، مديرية التوثيق، ص 14

هذه السياسة المنتهجة من طرف الجزائر اتجاه الدائرة العربية، هي التي تفسر كذلك دبلوماسيتها اتجاه الحرب العراقية الإيرانية التي انفجرت من جديد، حيث منذ الوهلة الأولى تحركت لاحتواء الأزمة بقيامها باتصالات مع الطرف العراقي والإيراني وعدد من القادة العرب والمسلمين في محاولة لتطويق الأحداث قبل أن تتعقد الأمور وذلك خدمة "في الاحتفاظ بالعراق كعمق استراتيجي لخط المواجهة مع العدو الصهيوني.. وكذلك ربح الطرف الإسلامي إيران كحليف للأمة العربية في مواجهة المخاطر التي تستهدفها.

فالدبلوماسية الجزائرية تعمل للحفاظ على الطاقات العربية والإسلامية موحدة لمواجهة العدو الحقيقي وتجنب المنطقة مخاطر تدول الصراع وحدوث تدخلات أجنبية، تمس بأمن واستقرار المنطقة كلها، وهي المخاوف التي أكدها وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي "إن النزاع الاقتتالي بين العراق وإيران هو من قبل النزاعات الخطيرة التي تضعف بصورة خطيرة"[1].

وعلى ضوء ذلك تحركت الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء تلك المخاطر التي كلفتها فقدان وزير خارجيتها محمد الصديق بن يحي على إثر سقوط الطائرة التي تنقله وهو في مسعاه للوساطة بين الطرفين.

هذا فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية أما فيما يتعلق بالقضية اللبنانية فقد كانت هي الأخرى محط اهتمام كبير من طرف الدبلوماسية الجزائرية التي ترى في أبعادها الحقيقية.

"التدخل الإسرائيلي والغربي في المنطقة الهادف إلى زرع عدم الاستقرار بها لحماية الكيان الإسرائيلي وخلق المواجهة بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني"[2] وهو ما عقد مهمة الدبلوماسية الجزائرية فكانت مساعيها منصبة من أجل توحيد الخط العربي، فإدانة العدوان السافر على تونس والضغوط الإسرائيلية الغربية على سوريا، وانطلاقا من وجود مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس تم جهود الدبلوماسية الجزائرية في سبيل توحيد الصف العربي عامة والصف الفلسطيني خاصة، من خلال المصالحة التي قامت بها بين مختلف الفصائل

---

[1] نفس المرجع، ص 17.

[2] فتحي حسن عطوة، السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص 113.

الفلسطينية في مؤتمر المجلس الوطني بالجزائر في أفريل 1987 الذي أكده الرئيس بن جديد بقوله "إن الجزائر بذلت وستبذل جهود مكثفة لتحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية على أساس برنامج عمل مشترك".

وكان دور الدبلوماسية الجزائرية فعال لانعقاد مؤتمر القمة العربية بالجزائر في أفريل 1988 لدعم الانتفاضة الفلسطينية بعد جهود كبيرة لتذويب الفوارق التي كانت تحول دون تجمع الصف العربي وقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من التقريب بين العديد من الدول العربية منها خصوصا سوريا والعراق، سوريا ومنطقة التحرير الفلسطينية، ليبيا والعراق، الأردن ومنطقة التحرير الفلسطينية بحصولها على الحد الأدنى المطلوب لعقد المؤتمر.

ولم تتوقف جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ هذا الحد بل وصلت مساعيها اتجاه القضية اللبنانية التي كانت ضمن اللجنة الثلاثية العربية لدعم لبنان سياسيا وماليا لكي يستطيع إعادة بناء نفسه.

كل هذه المحاولات الدبلوماسية تصب في هدف واحد هو تسوية النزاعات العربية وتوحيد صفها وهذا ما تؤكده المساعي الجزائرية على اثر حدوث أزمة الخليج بأبعادها الإقليمية والدولية عقب الاجتياح العراقي للكويت.

حيث سعت الدبلوماسية الجزائرية لبعث ديناميكية الحوار لحل الأزمة سياسيا، قبل أن تتفجر الأوضاع ويدول الصراع الذي كانت تدرك أبعاده الحقيقية المتمثلة في تدمير القدرات العراقية بعد تمكن المخابرات الأمريكية وأقمارها الصناعية من التيقن من الإنجازات العراقية في ميدان تطوير منظومته الدفاعية وضمان تدفق البترول بأسعار منخفضة، وهو ما عبر عنه الرئيس الشاذلي بن جديد بقوله " إن مسألة الخليج مجرد فخ نصب في المنطقة لتدمير القدرات العراقية"[1].

[1] عوض عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، مجلة السياسة الدولية، العدد (102)، 1990، ص 57.

وأمام ذلك سعت دبلوماسيتها إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف العربية المتنازعة، وهنا كان موقفها يتسم بالازدواجية من جهة معارضة الاجتياح العراقي للكويت واعتباره سابقة خطيرة على الشرعية الدولية، ومن جهة أخرى الوقوف ضد تدمير الطاقات العراقية"[1].

هذه الازدواجية ليست تناقضا في الموقف الدبلوماسي الجزائري وإنما هي من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية الرامية إلى دعم كل ما من شأنه الحفاظ على دعم التماسك العربي أمام التحديات الخارجية.

أما الجهة الثانية لتحريكها فكانت باتجاه الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت باتصالات عديدة معها لكن الدبلوماسية الجزائرية لم توفق في مساعيها بحكم الأبعاد السالفة الذكر لمسألة الخليج.

وهكذا كان النشاط الدبلوماسي الجزائري، تعزيز التضامن العربي وتسوية النزاعات بين بلدانه والبلدان الأخرى المتنازعة، وذلك هو هدفها على الصعيد الإقليمي منذ الاستقلال حتى يومنا هذا.

غير أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية في مجال تسوية النزاعات الدولية لم يكن محصورا في ما ذكرناه سابقا فقط، وإنما كانت لها تدخلات أخرى لعبت فيها دورا هاما سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كصد الرئيس السادات عن غزو الجماهيرية الليبية سنة 1975، وبفضل نفس المساعي تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن غزو الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعدما احتل الخميني سفارتها في طهران واحتجز الطلبة ممثليها الدبلوماسيين في سنة 1979.

وهكذا يمكن القول أن للدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة، كما أنه لا يخلوا من الانتكاسات وإن كانت الجزائر غير مسؤولة عن تلك الانتكاسات كفشلها في حل أو تسوية النزاع الواقع في الكونغو الديمقراطية، رغم بذل قصارى جهدها من أجل وضع حد للنزاع خاصة أثناء زيارة رئيس الكونغو الديمقراطية لوزان كابيلا للجزائر.

---

[1] خطاب وزير الشؤون الخارجية السابق أحمد غزالي أمام الدورة الخامسة والأربعون، جمعية الأمم المتحدة، نيويورك في 25 سبتمبر 1990.

هذه الصورة المقتضية للدبلوماسية الجزائرية منذ نشأتها وعن دورها ماضيا وحاضرا في تسوية النزاعات الدولية الداخلية منها والخارجية، سعيا منها لتحقيق مبدأ طالما دافعت عنه وهو تحقيق الأمن والاستقرار الدولي والإسلامي العالمي، يجنب البشرية مآسي كتلك التي تعرضت إليها سابقا، وذلك ما يساعدها على التنمية والتطور لمواجهة التحديات التي تنتظرها.

الفصل الثاني: أزمة رهائن الأمريكيين بطهران(1979-1981) ودور الدبلوماسية الجزائرية في تسويتها

بعدما تكلمنا عن الدبلوماسية بصفة عامة والدبلوماسية الجزائرية بصفة خاصة في الفصل الأول سنتطرق في الفصل الثاني إلى الإطار التطبيقي للدبلوماسية الجزائرية، وقد اخترت كما سبق وذكرت قضية مهمة حدثت أثناء اشتداد الحرب الباردة ألا وهي قضية الرهائن الأمريكية في طهران.

المبحث الأول: جذور الأزمة الأمريكية-الإيرانية وأسبابها

في نهاية السبعينات دارت عدة صراعات في عدة أماكن بين القوتين الأعظم الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكانت هناك رموز تشهد على حركة هذا الصراع وعلى سبيل المثال لا الحصر يمكن الإشارة إلى المواجهة التي كانت في قلب العاصمة الإيرانية طهران بشكل درامي م تصله فقط في أي مكان آخر، حيث تقف سفارتا القوتين الأعظم للتنافس الدولي تحيط بهما الملايين الإيرانية المحتشدة.

ومن المناسب أن تكون إيران هي خليفة هذا المشهد الرمزي، إذ أنه لا يوجد بلد آخر له هذا الموقع والتاريخ المميز ويصلح أن يكون مسرحا لهذا الصراع بتلك الدرجة.

كانت إيران في القرن التاسع عشر أرض المعركة الدبلوماسية التي دارت بين بريطانيا وروسيا القيصرية من أجل التفوق والسيطرة، وخلال الثلاثين عاما الماضية شهدت نفس الأرض

مقدمة:

تكتسي الدبلوماسية أهمية بالغة، إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار العلاقات الدولية، وتبرز أهمية موضوع الدبلوماسية في هذا العصر من خلال ضخامة وحجم العاملين في السلك الخارجي الدبلوماسي، مما يتطلب معالجة الدبلوماسية في كل أبعادها التاريخية والنظرية والقانونية و السياسية والاجتماعية والفنية.

فإذا كانت الدبلوماسية تكتسي هذه الأهمية وإذا كانت تعتبر وظيفة تنفيذ وإعداد السياسة الخارجية فهي قد أصبحت مع تطور العلاقات الدولية علما يدرس وفنا يتقن و قانون يلزم.

ولقد كشف وبرهن التاريخ على أن الدبلوماسية ليست بدعة أو ملهاة نظام سياسي معين لكنها عنصر ضروري في أية علاقة منطقية بين فرد آخر أو امة و أخرى، إنها عملية سياسية لا تهدف فقط إلى تعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الدول والأمم، بل وأيضا إلى استيعاب خطر الحروب ودوام الاستعداد لها وتسوية تلك النزاعات التي ربما ستؤدي غلى الحروب.

فالدبلوماسية سلاح وهذا السلاح قد يكون في بعض الظروف والمعارك أمضى من القوة العسكرية، فهناك شعوب حققت بواسطة الدبلوماسية الواعية المتحركة انتصارات باهرة ضد الأعداء والمعتدين.

وهذا ما جعلها تكتسي في عصرنا الحاضر أهمية خاصة من تنامي شبكات المصالح المتداخلة و المتقاطعة والمتبادلة فيما بين الدول والأمم، ومع تطور أسباب التواصل بين أقطار الدنيا التي تلازمت مع تطورات مذهلة في تكنولوجيا النقل والاتصال ومع تعاظم شأن المحافل الإقليمية والدولية أصبحت مرجعا لحل المشاكل بين الدول والمجموعات.

هذا كله كان من شأنه حث قيادات العالم على البحث عن بدائل لفض النزاعات بين الدول دون الدخول في حروب مدمرة أضحت إخطارها تهدد الجنس البشري كله في حضارته وفي صميم وجوده، فكانت الدبلوماسية في مقدمة تلك البدائل، فباتت تقدم البديل للحرب، فهي بالتالي من مقومات السلام واستمراره.

ولهذا تعتبر التسوية السلمية للنزاعات التي تقع بين الدول من أهم الوظائف المتعددة التي يؤديها العمل الدبلوماسي، في هذه المذكرة احاول دراسة الدبلوماسية الجزائرية من واقع فض

أبطالا جددا إذ حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا وحل السوفيات محل القياصرة، وفي الوقت الحالي، حيث تنتج منطقة الخليج ستين بالمائة من البترول أهم سلعة في العالم، كما أن بها احتياطي المعروف. هذا بالإضافة إلى أنه من هذه المنطقة نصف النقد الذي يتدفق في أسواق العالم.

هكذا وقفت القوتان الأعظم الواحدة ضد الأخرى، وهكذا أصبحت السفارة الأمريكية في طهران العصب الرئيسي للتحكم في المنطقة وحينما بدأت إيران تلعب دور الشرطي في المنطقة تحولت السفارة الأمريكية إلى مخفر للشرطة.

وفي سبتمبر كان "إبراهيم يزدي" وزير خارجية إيران آنذاك في الأمم المتحدة في نيويورك بعد أن حضر اجتماع دول عدم الانحياز في هافانا، وقد رتبت له ثلاث اجتماعات مع "س يروس فانس" وزير الخارجية الأمريكية الذي كان يود إقناع "يزدي" بعدة نقاط:

أولا: أن الأمريكيين يريدون من الحكومة الثورية أن تفهم أن الشاه من وجهة نظر الأمريكية قد انتهى كلية.

ثانيا: أنهم لا يزالون يشعرون بأن الولايات الأمريكية وإيران حلفاء طبيعيون بسبب مخاوفهم المشتركة من الاتحاد السوفياتي.

ثالثا: أن الأمريكيين يتفهمون ويحترمون كلا من الثورة الإيرانية والخميني.

رابعا: أن الأمريكيين يأملون في إمكانية بداية صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأنهم مستعدون للنظر في الاقتراحات الرامية للوصول إلى الهدف بأيسر الطرق. وعاد "يزدي" إلى طهران حاملا رسالة "فانس" معه، وقدم تقرير إلى "الخميني" ولكن الوثائق التي أخذها "حافظ" خلسة، والتي كانت قد وقعت في حوزة الحكومة الثورية أثناء سفره بينت أن عددا كبيرا من الأشخاص ذوي النفوذ كانوا يحثون الحكومة الأمريكية على إعطاء الشاه حق الالتجاء إلى الولايات المتحدة. وأن الأمريكيين لم يبحثوا هذا الاجتماع بشكل حاد (وإن كانت السفارة الأمريكية في طهران عارضت الفكرة) وإنما كانوا يحاولون أيضا الاتصال بالعناصر الساخطة في إيران، وخاصة ضباط الجيش والأقليات في كرديستان وأذربيجان (كما بينت الوثائق) ولذا فحينما نقل "يزدي" نقاط "فانس" لـ"الخميني" سأله الأخير: "هل تعني أنهم لم يخبروك بأي شيء

عن ذهاب الشاه للولايات المتحدة؟" وكانت دهشة "يزدي" شديدة بطبيعة الحال حينما عرف أسباب هذا السؤال الذي بدت لهجته مفعمة بالشك.

بعد هذه المقابلة بفترة وجيزة ذهب "لانجين" القائم بالأعمال لزيارة "يزدي" وطلب منه تدعيم الحراسة على السفارة. فسأله "يزدي" عن أسباب هذا الطلب فشرح له "لانجين" أن السفارة تعرضت بالفعل لعدة هجمات فأجابه وزير الخارجية الإيرانية أنه ذهب إلى السفارة وبحث الأمر وأنه يعتقد أنه لا يوجد أي مجال للقلق وكان كل من "يزدي" و"لانجين" في ذلك الوقت يعرف بطبيعة الحال إمكانية ذهاب الشاه إلى الولايات المتحدة ولكن لم يكشف أي منهما للآخر عن معلوماته. استمرت جهود الأمريكيين الرامية إلى إقامة بعض الجسور بينهم وبين السلطة الجديدة في طهران. فقد عقدوا بعض الأمل على "مهدي برجنسكي" مستشار كارتر للأمن القومي في مدينة الجزائر اثناء وجودهم بمناسبة احتفالات بعيد الاستقلال في أول نوفمبر.

ولكن الشاه كان قد ترك مدينة مكسيكو إلى نيويورك يوم 22 أكتوبر وقبل أن يبدأ "يزدي" رحلته إلى الجزائر العاصمة أرسل احتجاجه إلى القائم بالأعمال الأمريكي على أن يناقش هذا الأمر مع "برجنسكي" ولكنهما حينما تقابلا أنكر "برجنسكي" أي معرفة بالاحتجاج وفسر ذلك بأن الاحتجاج لابد وأن يكون قد وصل إلى واشنطن بعد مجيئه إلى الجزائر، وكل ما وعد به بأنه سيقوم ببحث الموضوع بعد عودته، ولكن الأوان كان قد فات، إذ أن "لانجين" كان قد أخبر القائم بأعمال رئيس الوزراء في طهران بأن السبب وراء رحلة الشاه إلأى الولايات المتحدة هو الحاجة الملحة للعلاج الطبيعي، وأن السماح له بدخول الولايات المتحدة كان لأسباب إنسانية، هذا التفسير لم يكن مقنعا حيث أن كل أعضاء المجلس الثوري كانوا يعرفون في ذلك الوقت أن زيارة الشاه كانت نقاش لعدة شهور، كما كانت تسيطر عليهم ذكريات 1953 والتي جعلتهم دائمي الترقب للانقلابات المضادة التي يحبكها جهاز المخابرات، ولذا ففي الثاني من نوفمبر أثناء اللقاء الذي تم بالجزائر العاصمة أصدر "الخميني" بيانه للطلبة يحثهم على أن يفتحوا عيونهم ويراقبوا مؤامرات الولايات المتحدة هذا "العدو الخبيث" وبناء على ذلك قامت اللجنة الثورية داخل جامعة طهران باعتماد خطوة للهجوم على السفارة وهي عملية كان قد أعدلها في الواقع.

الأمر منذ أوائل سبتمبر، عرفت اللجنة الوثائق التي مر بها "حافظ" من السفارة وعلى الرغم من أن حجة الإسلام، "موسوي خوئيني" لم يكن عضوا في المجلس الثوري إلا أنه كان مسؤول عن أنشطة الطلبة أمام المجلس وكان أحمد ابن الإمام الخميني، هو حلقة الاتصال بينه وبين أبيه وقامت لجنة الجامعة تحت رعاية "خوئيني" تنفيذ خطة الطوارئ لغزو السفارة والاستيلاء على الوثائق التي كانوا يعلمون أنها ستزودهم بكثير من المعلومات عن سياسات الشاه، استنادا إلى العينة التي مر بها "حافظ" ولا يوجد شاهد أكثر درامية على تأكيد النفوذ الأمريكي في إيران من أن السفارة ولمدة شهرين لم يكن عندها أية معلومات عن الهجوم الذي كان يدبر ضدها.

هذا المكان الذي كان يعد لأعوام عدة المركز الذي تجتمع فيه يوميا كل المعلومات عن الشرق الأوسط أصبح لا يعلم بما يدور على عتبة داره. لقد كان موظفو السفارة يعلمون ويعيشون في عزلة إلا من الاتصالات الرسمية بين "لانجين" و"يزدي" والتي كانت لا تتم إلا في فترات، وحينما عرف العالم عن طريق الصحف وشاشات التليفزيون بالهجوم على السفارة كان انطباع العالم أن الذين قاموا به هم جماعات من الغوثماء لا تخضع لأي نظام. وأن أنباء وصول الشاه إلى الولايات المتحدة ومواعظ المتدينين المتعصبين دفعهم إلى هذا العمل الفردي، مثل هذا التصور كان بعيدا كل البعد عن الواقع فعندما استجوبت السلطات الثورية "حافظ" أعطاها كل ما يمكن من معلومات عن السفارة، مواقع الحراسة ونقاط الضعف التي كان يتصور وجودها في سور السفارة وغيرها من المعلومات، كما زودهم بخريطة لكل مجمع السفارة ولذلك حينما تم الهجوم نفذته فرقة مدربة جاهزة تعرف مهمتها تماما، ويبلغ عدد الطلبة الذين اشتركوا في التخطيط المبدئي تحت قيادة "خوئيني" بين أربعين أو خمسين وتم إبلاغ موعده إلى أكثر من 450 طالب ممن سموا أنفسهم بـ"المرابطين"، (هو الاسم الذي استخدمه المقاتلون الذين كانوا يرابطون في المواقع الأمامية لحراسة الثغور والحدود مع بيزنطة في السنوات الأولى للإسلام)، ومن المحتمل أن عشرة بينهم كانوا مسلحين بالمسدسات ولكنهم في مجموعهم اعتمدوا أساسا على السواعد والإعداد الدقيق لإحراز النجاح في مهمتهم، حظيت فكرة التحرك ضد الأمريكيين بتشجيع "الخميني" الذي كان يعلم أن هناك تخطيطا يجري لشيء ما، ولكن تفاصيل الهجوم على السفارة تركت لكل من "خوئيني" والطلبة.

وخلال ثلاث ساعات تم كل شيء وكما بدأت الجماهير في التجمع والهجوم ذهب "لانجين" إلى وزارة الخارجية ليقدم احتجاجه ويطلب الحماية، وعند عودته كانت السفارة قد احتلت ولذا مكث خارجيا ولم يكن هناك مقر من أي يقضي فترة احتجازه في مبنى وزارة الخارجية أما بقية موظفي السفارة فكانوا في حيرة من أمرهم، كيف يستجيبون لهذا الموقف، فكان أحد بحارة الأسطول القائمين بحراسة بوابة مسلحا بمدفع رشاش، ولكنه لم يتلق أوامر بأن يطلق النيران، ولذا حينما سخرت منه الجماهير قائلة "إن كنت تريد أن تطلق علينا النيران فلتفعل"، لم يفعل شيئا وقد جرح هذا الجندي وجرد من سلاحه واستخدم الغاز المسيل للدموع في محاولة إيقاف المقتحمين كما أغلقت بعض الأبواب الأمن المصنوعة من الصلب في بعض المباني، وفي الوقت نفسه كانت آلات فرم الأوراق تعمل بشكل مستمر كما كان يتم حرق بعض الوثائق، ومن نتائج احتلال السفارة أن الطلبة أو النخبة بينهم المسمين بالمرابطين أصبحوا قوة سياسية بذاتها.

فتفاقم الأزمة على مختلف الجبهات بين الجمهورية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية لا تعود في الواقع إلى احتلال (الطلبة المسلمين الملتزمين للسفارة الأمريكية في طهران يوم 04 نوفمبر 1979 واحتجازهم لـ60 رهينة مقابل تلبية شروطهم بإعادة الشاه)[1] ومعه الأموال المهربة إلى الخارج وإن كانت عملية الاستيلاء على السفارة بمثابة قطرة الماء التي فجرت الكأس في العلاقات الإيرانية–الأمريكية، فإن الأزمة تضرب بجذورها في تاريخ العقود الماضية، وتعود إلى السياسة العدوانية التي انتهجتها أمريكا في معاملاتها مع إيران، وما صاحبها من ويلات دفع ثمنها الشعب الإيراني ولتبين الأزمة نوضع الصورة الإيرانية إبان حكم الشاه.

لقد كانت الوضعية السياسية أثناء حكم الشاه أقل ما تميزت به هو الإرهاب والديكتاتورية المفرطة، حيث أنه ما أن عاد إلى اعتلاء العرش من جديد حتى عمد إلى تجميع سلطته وجعل التنظيم داخل البلد تنظيما مركزيا أو كل مهمة تسير جهازه إلى عسكريين، يخضعون مباشرة إلى تعليماته أي الشاه.

---

(1) TIME. USA NOV. 1979

ولتبرير حكمه الإمبراطوري وسياسته الاستبدادية وضع أسس إيديولوجية وهمية لنظامه تقوم على التحليل التالي[1]:

أ–إن البلدان التي تحتوي على ثروات طبيعية تعتبر فريسة بين الدول العظمى، وكنتيجة للصراع بين هذه الدول يعتبر العالم في حالة حرب متواصلة لذلك فإن الاهتمام بحفظ الأمن والاستقرار داخل البلد يعتبر من الأولويات التي يجب التركيز عليها باعتبار ذلك أساس وجود وبقاء الأمة.

ب–إن إيران أمام خطر (مخطط الابتلاع) السوفياتي والتمزق الداخلي والصراعات العرفية والقبلية والثقافية...الخ. يعتبر النظام الإمبراطوري الشاهنشا هي الأساس الوحيد للوحدة الوطنية وشرط نجاة البلد من كل الأخطار الخارجية.

ج–إن الحرب العالمية الدائمة، تعتبر إيران معنية بها لعدة أسباب لذلك عليها أن تخوضها على شكل حروب ضد (الثوريين السود والفوضويين والتسلل الشيوعي) لشرط البناء الوطني وجعل إيران قوة عالمية.

د–ضرورة الارتباط بالقوة عظمى لأن مصالح النظام تتطلب ذلك.

و–ضرورة فصل الإيديولوجية الشاهنشاهية عن كل ما يمت لدين والماضي الإسلامي بصلة بدعوى أن الدين يعطل كل محاولة لتقدم النظام الإمبراطوري كما أن الماضي الإسلامي هو الذي هدم صرح الإمبراطورية الفارسية القديمة، لذلك يعيش وضعا متخلفا كنتيجة للتحطيم السابق.

وقد شن الشاه غداة انقلاب أوت 1953 مباشرة حربا شرسة ضد كل الوطنيين الأحرار ورجال الدين الملتزمين الأتقياء المفادين لحكمه، ولتضيق الخناق وتصفية المعارضة عمد الشاه إلى ما يلي:

1.متابعة واغتيال الزعماء البارزين في الحركات المعارضة لنظامه.

2.ملء السجون عن طريق الاعتقال التعسفي.

---

(1) BANI. SADR quibble revolution pour L'IRAN-PAYOLLE PARIS, 1980. P183-184

3.منع كل الصحف إلا صحف الشاه.

ولدى وصول الرئيس جون كنيدي إلى البيت الأبيض الأمريكي وتحت الضغوط المقاومة المتراكمة عمل على تحقيق إطلاق الحريات السياسية في إيران وكان أن برزت الجبهة الوطنية إلى الوجود علنيا إلا أن الثورة العارمة التي قادها الإمام الخميني ضد الشاه وضد الثورة البيضاء في 05 جوان 1963 جعلت الشاه يصد باب الحرية السياسية وعمق سلطته المطلقة لمراقبة كافة شؤون البلاد من السياسية والاقتصادية والعيسكرية...الخ عن طريق أجهزته ومخابراته المتواجدة في كل مكان، حيث زاد القمع والتعذيب أكثر من ذي قبل، وكنتيجة لهذا الجو الديكتاتوري أجبرت المعارضة على الاتجاه نحو حرب العصابات إلى غاية انتصار الثورة.

المبحث الثاني: الوساطة الجزائرية ودورها في إطلاق سراح المحتجزين:

بمساعدة السيد رضا مالك سفير الجزائر في واشنطن أعلمت السلطات الأمريكية بتوتر الوضع في طهران، السيد أغريب عبد الكريم السفير الجزائري في طهران يكثر اللقاءات والاستنكارات. أبو حسن بني صدر يصرح يوم 12 نوفمبر 1979 أمام بعثات دبلوماسية بأن اجتياح (احتلال) السفارة الأمريكية ما هي إلا مبادرة شعبية ليس بوسع الحكومة الإيرانية فعل أي شيء تجاهها، ثم في يوم 15 نوفمبر أعلن تخلي إيران على المطالبة بالشاه لكن تطالب الرئيس كارتر بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول تورط الولايات المتحدة مع النظام السابق، لقاء الرئيس أبو الحسن بني صدر مع برلماني أمريكي يوم 22 نوفمبر عجل استقالة في اليوم العاشر لأزمة الولايات المتحدة تقرر وفق استيراد البترول الإيراني مع تجميد الأموال الإيرانية المودعة في بنوكها.

وفي بداية سنة 1980 كانت وسط وضع عالمي تقبل فيه إيران، بقرار الرئيس أبو الحسن بني صدر قضية الرهائن من أولوية نشاطه السياسي، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فاحتمال التدخل العسكري بدأ يكبر خصوصا تصريح الرئيس كارتر بأن منطقة الخليج ذات فائدة حيوية للولايات المتحدة.

وشيئا فشيئا بدأت الأنظار كلها تتجه صوب الجزائر، خصوصا الأوروبية منها، وقد كان محمد الصديق بن يحي متعود على المفاوضات السرية، اختار خلال حصص الأعمال من رغبة المبعوثين الأوروبيين لإثارة الضجة الإعلامية وهو ما يفتح المجال للانزلاقات غير المرتقبة فغياب بريق الأمل صادر من الطرفين، الرئيس يبقى احتمال التوصل إلى حل العقدة ضعيفا، ورغم كل ذلك فالجزائر في طيلة الأزمة، شجبت الموقف الإيراني، أما الولايات المتحدة الأمريكية طالبت بعد ذلك بتدخل الجزائر لتليين الموقف الإيراني، وكانت المبادرة الجزائرية كموقف إنساني أعطت بعض النتائج، فبأمر من الخميني تم إخلال سبيل 18 رهينة منها 13 تحمل الجنسية الأمريكية هذه الجهود تمت في سرية.

أما في الوقت الذي طالبت فيه إيران استرجاع أموال الشاه لقاء تحرير الرهائن، فقد قابلت الولايات المتحدة بموقف متصلب فطردت إدارتها 183 دبلوماسيا إيرانيا. من جهته انتهج المرحوم محمد الصديق بن يحي طريقة العمل الدبلوماسي المؤسس على الخطوة بالخطوة في واشنطن. كانت لقاءات رضا مالك مع وورن كريستوفر وهارولد سوندرسا تقريبا يومية، نفس الشيء بالنسبة لممثلنا بطهران وقد بذلت الجزائر بكل ما في وسعها لتهيئة جو الثقة وتقديم الحل الأنجع. إقناع الأمريكان من جهة بأن تواجد الشاه يبقى عائقا، ومن جهة ثانية إقناع الإيرانيين بأن وضع الرهائن في السرية يجعلهم محل انتقاد المجموعة الدولية وبضرورة السماح بزيارتهم في انتظار الحل وإخلاء السبيل.

طريقة أصلية ووحيدة قررت أن ينبغي التواصل إلى تحقيق إنجازين كبيرين:

-القرار الأمريكي يوم 15-12-1979 القاضي بإعادة الشاه إلى بناما.

-القرار الإيراني حوالي 20-11-1979 بالسماح للمحتجزين بأداء قداس لاستقبال رجال دين أمريكا ومطالبة الجزائر كذلك بإرسال رجل دين، بعد بحث تم اختيار أسقف الجزائر ديقال الذي كان مقدرا جدا للأزمة وتوجه إلى طهران، وحين عودته طلب في رسالة بالإسراع بتسريح الرهائن.

1-الجزائر كوسيط لحل الأزمة:

بعد أن اختار الطرفان الطريق السلمي لحل النزاع، وقع الاختيار على الجزائر ومن الأسباب الموضوعية لاختيار إيران للجزائر هو أن العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة مقطوعة مما جعل الاتصال المباشر بين الطرفين غير ممكن.

وأيضا أن الجزائر كانت الدولة الحامية والمكلفة بالمصالح الإيرانية بالولايات المتحدة الأمريكية وكذا تتبعها لتطور قضية المحتجزين منذ البداية.

إضافة إلى حياد الجزائر في الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في 22-09-1980 زيادة على كل ذلك مهارة الدبلوماسيين الجزائريين في التفاوض حيث اكتسبوا خبرة كبرى في المفاوضات الدولية الثنائية والجماعية ولقد كانت هذه المهارة السبب الرئيسي في نجاح الوساطات التي أشرف عليها الجزائريون منها الاتفاق الذي تم بين إيران والعراق حول الحدود سنة 1975.

****أسباب اختيار أمريكا للجزائر:**

-رسالة الرئيس جيمي كارتر في 15-11-1979 إلى الرئيس الجزائري بن جديد لدعم القضية وحلها وأيضا أن الجزائر التزمت الحياد أثناء عملية الاحتجاز.

-العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والجزائر.

2-دور الجزائر في إعداد الاتفاق:

بعدما تأكد للحكومة الجزائرية رغبة الطرفين في الاستجابة لخدمتها لحل الأزمة كلفت مجموعة من ممثليها الدبلوماسيين ذوي الخبرة لمتابعة المفاوضات التي كان يرغب فيها طرفا النزاع.

وقد توصلا عن طريق الجزائر إلى إبرام اتفاق أطلق عليه تصريح الجزائر ولقد طرحت في هذا الشأن مجموعة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي:

أ-إقامة الوفدين بالجزائر وتولي السلطات الجزائرية نقل المعلومات بينهما.

ب-انتقال الوفدين بين الجزائر وبلديهما على أن تضمن الجزائر الاتصال الغير مباشر بينهما، لم يقبل ذلك لعدم استقرار الأوضاع بإيران.

ج–وهو الحل الذي رضي به الطرفان يتمثل في تشكيل الحكومة الجزائرية لخلية مستقلة تضم دبلوماسيين ذوي كفاءة عالية يقومون بنقل مواقف كل طرف من واشنطن إلى طهران والعكس.

وقد وقع الاختيار على السيد رضا مالك سفير الجزائر بالولايات المتحدة الأأمريكية وعبد الكريم غرب سفير الجزائر بطهران. محمد الصغير مصطفاوي حاكم البنك المركزي الجزائري وكان المشرف على هذه العملية وزير الخارجية المرحوم السيد محمد الصديق بن يحي.

3–محاور المفاوضات:

تمثلت في شروط البرلمان الإيراني لإطلاق سراح الرهائن ويتمثل في النقاط الأأربعة الآتية:

أ–التزام الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل سياسيا وعسكريا في الشؤون الإيرانية.

ب–رفع الحظر على الأموال الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج–إلغاء جميع القرارات الاقتصادية والمالية الصادرة ضد إيران.

د–استرجاع أموال الشاه وأموال عائلته.

شرع الوفد الجزائري في عمليته منذ 03–11–1980 حيث سلم للولايات المتحدة مذكرة دبلوماسية مضمونها الشروط الأربعة السابقة الذكر.

والأصل أن مهمة الجزائر تتمثل في نقل الرد الأمريكي إلى الإيرانيين والعكس إلى أن يحصل الاتفاق ومنه كان الجزائريين مكلفين بنقل الرسائل وشرحها غير أن دورهم تغير فيما بعد وكانت المفاوضات كلما بدأت تتغير بسبب تشدد الإيرانيين في بعض النقاط، فبعد أن كان هذا الدور سلبي أصبح إيجابي ويتجلى ذلك فيما يلي:

اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية التصريح التالي كإجابة للطلب الإيراني. إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد بأن سياستها هي عدم التدخل بالطريقة المباشرة أو الغير مباشرة أو عسكريا في شؤون إيران الداخلية ولكن الجزائريين اقترحوا على الأمريكيين لتدعيم هذا التعهد بإضافة عبارة "أنه اعتبارا من الآن فصاعد ستكون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية". كما اقترحت الجزائر أن تكون لاهاي مقر للمحكمة المفتوح تشكيلها.

كما استطاعت الجزائر بتقدير كمية الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية بـ09 ملايير$ عوض 24 مليار$.

وقد وصل الأمر إلى نقل المحتجزين بعد إطلاق سراحهم، وقبل الوفد الجزائري نقلهم في طائرة جزائرية كما طلبت إيران ولعل أهم دليل على المساهمة الفعالة للجزائر في الاتفاق هو قبولها بأن يكون البنك المركزي الجزائري ضامنا حيث فتح حساب ضمان له بانجلترا لتصب فيه الأموال الإيرانية التي سيرفع عنها التجميد والتفريق بين المواقف المختلفة لطرفي النزاع تدخل الوفد الجزائري في ثلاث مرات إلى طهران:

22-11-1980/و05-12-1980/و02-01-1981 في حين سافر إلى واشنطن مرتين في 11-02-1980، 27-12-1980 وفي الأسبوع الثالث من شهر جانفي 1981 كان محط أنظار العالم كلها إذ كان من المتوقع ولهذا الغرض قرر الرئيس كارتر إرسال الوفد المتفاوض إلى الجزائر والاستقرار فيها إلى غاية حل الأزمة في 19-01-1981.

وهكذا تمكنت إيران والولايات المتحدة الأمريكية بفعل الجزائر من جميع العقبات المتعلقة بتحويل الأموال المجمدة واتفق على إنهاء النزاع وذلك بإطلاق سراح المحتجزين الأمريكيين وإعادة الأموال المجمدة ولقد صبغت هذه الالتزامات باتفاق جاء على شكل تصريح صادر من الحكومة الجزائرية يلزم طرفي النزاع بالتوقيع عليه، ولقد تم التوقيع في يوم 19-01-1981 وأصدرت الحكومة الجزائرية تصريحين:

-تضمن المبادئ العامة للحل.

-تفصيلات تسوية النزاع وبعد يوم واحد من ذلك شرع في تفنيد بنود التصريح الذي أعطى للجزائر دورا أساسيا في حل الأزمة.

4-تكييف دور الجزائر في حل الأزمة:

أمام تطور دور الحكومة في حل هذا النزاع يطرح الإشكال التالي: هل هو وساطة أم مساعي حميدة؟

والجزائر لعبت دورا فعالا في حل النزاع بالرغم من عدم تقديمها خطة للحل لأن فكرة تقديم خطة عمل كاملة من الوسط تجاوزها الزمن، فالتعامل الدولي الحديث لا يستدعي من الوسيط

النزاعات الدولية، لان النزاعات المستمرة التي وقعت بين بعض الدول هي أهم الأسباب التي تعترض التنمية والتطور.

وقد بنت الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية، وإلى وقت قريب مكانة تميزت بسياسة داخلية وخارجية على درجة من الانسجام والثبات تعكس التوجهات الكبرى لبيان أول نوفمبر، كما أظهرت مستوى من المرونة والحيوية لم يؤد بها إلى الميوعة والتذبذب مما جعل المراقبين الأجانب يعرفون سالفا وبسهولة موقفها في القضايا الهامة المطروحة على المجامع الدولية أو في اللقاءات الثنائية أو المتعددة الأطراف، وخاصة إذا تعلق الأمر بتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

فعرف الكثير من الدبلوماسيين ورجال السياسة الصورة اللامعة للجزائر باعتبارها عضوا أساسيا، يطلب الكثيرون رأيها و وساطتها في نزاعات وخلافات بعيدة عن حدودها الجغرافية، بناءا على ما يتوقعونه من نزاهة وجذيه واستقلالية في الرأي، دون أن يمنعها ذلك على وجه العموم من الدفاع بقوة عما هو حق وعدل واستنكار ما هو تجاوز وعدوان.

والدارس للدبلوماسية الجزائرية في مدى أربعين عاما ودورها في تسوية النزاعات الدولية تعترضها عدة صعوبات منها كثرة النزاعات، وأن الكثير منها دار حلها في ظل الدبلوماسية السرية التي يتعذر الوصول إلى نص المحادثات التي جارت فيها، أو الوقوف على الوثائق التي استقرت عنها، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الذين قاموا بأدوار جوهرية في الدبلوماسية الجزائرية لم يكتبوا، ولم يتركوا مذكرات تضيء السبيل أمام الباحثين. وإذا أضفنا إلى ذلك ما أسلفناه أدركنا وعورة الطريق أمام الباحث في هذا الميدان ونتيجة لذلك في هده الدراسة قسمت البحث في فصلين، ففي الفصل الأول تطرقت للإطار النظري للدبلوماسية والنزاعات الدولية كما تناولت فيه الدبلوماسية الجزائرية من حيث تطورها ودورها مبرزين في ذلك عوامل القوة التي ساعدت الدبلوماسيين على على إنجاح مساعيهم، وكذا نشأة الدبلوماسية الجزائرية وماهية نشاطاتها أثناء الثورة وتدخلاتها بعد الاستقلال.

أما في الفصل الثاني فأخرت نزاع لأجعله محور تحليلي و هذا النزاع هو قضية الرهائن الأمريكية في طهران .

سواء كان فردا أو دولة أن يقدم برنامج كامل بل يكفي أن يصوغ مقترحات متفرقة وهذا ما وقع بالضبط للجزائريين حيث كانت مهمتهم في البداية تمكين الطرفين إلى حل الأزمة في أقرب وقت ممكن ولكن مع ظهور بعض الصعاب تحولوا إلى وسطاء حقيقيين.

لقد اقتنع الأمريكيون أن دور الجزائر كان وساطة حيث علق رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات على اتفاق الجزائر كما يلي: أنه أنبل عملية تمت دون لقاء الطرفين إن هذا يؤكد على نوعية الوساطة الجزائرية، والواقع أن أي جهد يقوم به طرف ثالث على حل أي نزاع مما يؤدي إلى استعمال مختلف الوسائل للحل.

وكخلاصة إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه الأزمة هو قول أحد الباحثين الفرنسيين في عبارة دقيقة "بؤس الدبلوماسيين وعظمة الدبلوماسية"، فالدبلوماسيون بؤساء لأنهم تعرضوا إلى معاملة لم يكونوا يتوقعونها ولمدة تزيد عن سنة وعظمة الدبلوماسية لأنها استطاعت أن تحقق ما عجزت عن تحقيقه الوسائل الأخرى.

إن هذه الدبلوماسية العظيمة كانت جزائرية ولولا هي لطال النزاع ولأخذ مجرى آخر وهي التي عبر عنها الوفد الأمريكي بأنها نموذج فريد لفن الدبلوماسية.

الخاتمة:

إن المكانة التي تحظى بها الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية لم تأتي من العدم، أو عن سبيل الصدفة بل لها خلفياتها وأسبابها التي تعكس إلى حد بعيد المحاسن التي تحظى بها دبلوماسيتنا وهذه المزايا لم تعط للجزائر مكانة فحسب بل إنجازات عظيمة وسمعة دولية تفتخر بها.

فالدبلوماسية الجزائرية كانت لها ميزة التراضي وتجنب العنف بين الأطراف أي تفادي ضغوطات وأية خسائر، فإن لديها كذلك ميزة أخرى أهم بكثير وهي أن الاتفاق الذي يتوصل إليه طرفان أو أكثر من خلال الإقناع، التراضي ونزاهة النية والفعل إنما يكون لذلك الاتفاق في ظل الظروف عمر أطور وحظوظا أكبر للنجاح والتجسيد على أرض الواقع.

استعراض مزايا الدبلوماسية الجزائرية والإشادة بها هو اعتراف لهذه الأخيرة بمحاسنها ولكن الدبلوماسية كغيرها من المجالات لا تخلو من النقائص التي ترجع أساسا إلى عوامل متعددة وقد حاولت في هذه المذكرة تسليط بعض الضوء على جوانب عديدة من دبلوماسيتنا والمساوئ التي تشوبها هي إحدى هذه الجوانب، فكأي بحث يهدف إلى دراسة الموضوع دراسة علمية موضوعية، محاولة من خلاله إبراز نقاط ضعف الدبلوماسية الجزائرية التي شهدت فعلا تراجع في فترة التسعينات خصوصا ولكن مرد ذلك إلى الأوضاع الداخلية التي شلت إلى حد ما نشاط الجزائر خارج حدود الدولة، غير أن هذا في الواقع حالة من الحالات التي تخضع لها الدبلوماسية كونها صورة عكسية للوضع الداخلي.

فالتفرقة بين النقائص التي هي منسوبة للميدان في ذاته أو القائمين عليه نظرا لجهل أو تخاذل منهم، ما لم يقبل بأن ينسب إلى الوضع الأمني أو الاقتصادي لأن هذا أمر آخر.

ومن خلال هذا التوضيح المختصر أوجز فيما يلي مختلف النقائص التي تعاني منها الدبلوماسية الجزائرية والتي في أحيان كثيرة يحتار العارف بتاريخ الجزائر الدبلوماسي والذي هو حقا محل افتخار عن مثل هذه الانزلاقات التي يضع الدبلوماسيين نفسهم فيها.

ففي حالات عديدة نجد الدبلوماسية الجزائرية تتورط في مبادرات تحت أعذار مختلفة دون أن يكون مرجعية ذلك للدراسة المنطقية والتقييم الحاد لها قد تخلفه تلك المشاريع من نتائج إيجابية كانت أو سلبية والرياح لا تجري وفق ما تشتهيه السفن.

وهكذا فمرد النقائص الدبلوماسية الجزائرية يمكن معاينته على المستوى النظري حيث ما زالت النظرة للمسيرة السياسية الخارجية تسيطر عليها النظرية البيروقراطية التي تسير السياسة الخارجية بطريقة جامدة لا تأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى كالعوامل الثقافية والاقتصادية والنظرة المستقبلية لمختلف القضايا المستجدة في أنحاء العالم. فالممارسة الدبلوماسية تغيرت وأصبحت تستغل أبسط الأشياء في رسم سياستها على غرار دبلوماسية (بنغ بونغ Ping Pong) التي تستعمل الأشياء البسيطة وذلك من أجل نيل منافع كبيرة في حين أن الدبلوماسية الجزائرية ما زالت تسير بأساليب جد كلاسيكية.

فالجزائر لعبت دورا فعالا في تسوية أزمة الرهائن الأمريكيين بطهران بالرغم من عدم تقديمها خطة للحل لأن فكرة تقديم خطة عمل كاملة من الوسط كان تجاوزها الزمن. فالدبلوماسيين الجزائريين كانت مهمتهم في البداية تمكين الطرفين من إيجاد حل للأزمة في أقرب وقت ممكن ولكن مع ظهور بعض الصعاب تحولوا إلى وسطاء حقيقيين، حيث استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحقق ما عجزت عن تحقيقه الوسائل الأخرى.

أما بعد تلك المرحلة فعادت الجزائر ووضعت إستراتيجية حقيقية بخصوص الوضع الدولي. هذا أوجب قفزة نوعية تجعل المجموعة الدولية تنظر إلى الجزائر نظرة موضوعية وجادة، وعملت على تسخير كل جهودها المادية والبشرية والدبلوماسية لتحقيق السلام والتعاون.

وهكذا تمت الوساطة الجزائرية في تحقيق السلام بفضل الرغبة الصادقة من قبل القائمين عليها ومن أسبقوهم لقراءة الأحداث والدراسة الجيدة لأسباب النزاعات.

وأخيرا فالحديث عن دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية يفتح أكثر من ملف في وقت واحد ويمكن القول أن التاريخ سجل وسيسجل أن الدبلوماسية الجزائرية تميزت بأنها عملا وطنيا ونضاليا أكثر منه عملا تسير به العلاقات بين الدول والشعوب.

مـلخص مذكرة الماستر

تكتسي الدبلوماسية أهمية بالغة، إذ تحتل الموقع البارز والأساسي في مسار العلاقات الدولية، وتبرز أهمية موضوع الدبلوماسية في هذا العصر من خلال ضخامة وحجم العاملين في السلك الخارجي الدبلوماسي، مما يتطلب معالجة الدبلوماسية في كل أبعادها التاريخية والنظرية والقانونية و السياسية والاجتماعية والفنية.

فإذا كانت الدبلوماسية تكتسي هذه الأهمية وإذا كانت تعتبر وظيفة تنفيذ وإعداد السياسة الخارجية فهي قد أصبحت مع تطور العلاقات الدولية علما يدرس وفنا يتقن و قانون يلزم.

ولقد كشف وبرهن التاريخ على أن الدبلوماسية ليست بدعة أو ملهاة نظام سياسي معين لكنها عنصر ضروري في أية علاقة منطقية بين فرد آخر أو امة و أخرى، إنها عملية سياسية لا تهدف فقط إلى تعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الدول والأمم، بل وأيضا إلى استيعاب خطر الحروب ودوام الاستعداد لها وتسوية تلك النزاعات التي ربما ستؤدي غلى الحروب.

فالدبلوماسية سلاح وهذا السلاح قد يكون في بعض الظروف والمعارك أمضى من القوة العسكرية، فهناك شعوب حققت بواسطة الدبلوماسية الواعية المتحركة انتصارات باهرة ضد الأعداء والمعتدين.

الكلمات المفتاحية:

1/ الدبلوماسية الجزائرية 2/ جذور الأزمة 3/ الوساطة الجزائرية 4/ المساعي الجزائرية 5/ نشأة وتطور 6/ النزاعات الدولية

Diplomacy is of great importance, as it occupies a prominent and essential position in the course of international relations, and the importance of the issue of diplomacy is highlighted in this era through the enormity and size of workers in the foreign diplomatic corps, which requires addressing diplomacy in all its historical, theoretical, legal, political, social and artistic dimensions.

If diplomacy is of this importance, and if it is considered a function of implementing and preparing foreign policy, then it has become, with the development of international relations, a science that is studied, a mastered art, and an obligatory law.

History has revealed and demonstrated that diplomacy is not a heresy or a comedy for a particular political system, but rather a necessary element in any logical relationship

between another individual or nation and another, it is a political process that not only aims to strengthen friendly and peaceful relations between states and nations, but also to absorb the danger of wars. And the constant preparation for it and the settlement of those conflicts that may lead to wars.
Diplomacy is a weapon, and this weapon may, in some circumstances and battles, be more efficient than military force. There are peoples who have achieved through conscious, mobile diplomacy, impressive victories against enemies and aggressors.

key words:
1 / Algerian diplomacy 2 / Roots of the crisis 3 / Algerian mediation 4 / Algerian endeavors 5 / Origins and development 6 / International conflicts